

Distr.: General
3 September 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون
الخاصون للأمين العام

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ لعشر بعثات سياسية خاصة مدرجة
ضمن المجموعة المواضيعية المخصصة للمبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين
للأمين العام.

ويصل مجموع الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه
المجموعة، باستثناء مكتب المبعوث الخاص لليمن، والذي ستقدّم الموارد المقترحة له في إضافة
مستقلة، إلى ٣١ ٣٣٣ ١٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

061015 021015 15-14979 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٤
ألف -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٤
باء -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	١٣
جيم -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٢١
دال -	المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٣٤
هاء -	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٤٠
واو -	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٤٨
زاي -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا	٥٦
حاء -	مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	٦٨
طاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	٧٩
ياء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	٩٠

أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ١٠٠ ٣٣٣ ٣١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويورد الجدول ١ أدناه مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ واحتياجات عام ٢٠١٥ على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ وبعد النظر في تقرير الأمين العام (A/69/363/Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/69/628).

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البعثة	٢٠١٥-٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٦		مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥	الفارق، ٢٠١٦-٢٠١٥
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة		
(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)-(٤)-(٦)	
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميثاق	٢ ٣١٦,٣	٢ ٢٨٢,٢	٣٤,١	١ ١٢٧,٢	-	١ ١٦١,٠	(٣٣,٨)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	٦ ١١٥,٣	٥ ٣٩٠,٨	٧٢٤,٥	٢ ٥٦٤,٦	٢٦,٩	٣ ١٣٩,٢	(٥٧٤,٦)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٤ ٣٤٤,٨	٤ ٣٨١,٣	(٣٦,٥)	٢ ٢٠٣,٧	-	٢ ١٧١,٠	٣٢,٧
المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	١ ١٥٩,٣	٩٠٤,٤	٢٥٤,٩	٥٤٩,٥	-	٥٨٦,٨	(٣٧,٣)
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	١ ٢٣٤,٣	٩٧٧,٧	٢٥٦,٦	٦٢٤,٩	-	٦٥٤,٣	(٢٩,٤)
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٤ ١٥٠,٣	٤ ٠١٦,٤	١٣٣,٩	٢ ٠٣٤,٤	-	٢ ٠٤٢,٦	(٨,٢)
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا	٢١ ٥٢٨,٧	٢١ ٤٥٣,٦	٧٥,١	١٢ ٢١١,٦	٩٩,٥	١٠ ٨٧٧,٧	١ ٣٣٣,٩
مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	٢ ٦٧٣,٨	٢ ٣٥١,١	٣٢٢,٧	١ ٤١٢,٧	٢,٤	١ ٣٢٨,٥	٨٤,٢
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل	٦ ٨٤٣,٣	٦ ٠٥٦,٩	٧٨٦,٤	٣ ٨٦٥,٠	-	٣ ٩٨٧,٧	(١٢٢,٧)

البيـئة	٢٠١٤-٢٠١٥		الاحتياجات لعام ٢٠١٦		مجموع	
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	لعام ٢٠١٥ الفـرق، ٢٠١٦-٢٠١٥ (٦)=(٤)-(٥)
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى	٩ ١٦١,٢	٩ ٢٧٦,٨	(١١٥,٦)	٤ ٧٣٩,٥	١ ٤٠,٠	٤ ٥٥٠,١
المجموع	٥٩ ٥٢٧,٣	٥٧ ٠٩١,٢	٢ ٤٣٦,١	٣١ ٣٣٣,١	٢ ٦٨,٨	٣٠ ٤٩٨,٩
						١٨٩,٤
						٨٣٤,٢

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

ألف - المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

(٢٠٠ ١٢٧ ١ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢ - اتخذت الجمعية العامة، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، القرار ٦٩/٢٤٨، بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة وأن يتابع محادثاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، بإشراف جميع أصحاب المصلحة، وأن يعرض على حكومة ميانمار مدها بالمساعدة التقنية في هذا الصدد. وبناء على طلب الأمين العام وبالنيابة عنه، واصل المستشار الخاص عمله لتنفيذ ولاية المساعي الحميدة في ميانمار.

٣ - واستلزمت عملية إرساء الديمقراطية الجارية في ميانمار أن يواصل المستشار الخاص تنفيذ المساعي الحميدة من خلال المشاركة الشاملة مع السلطات وغيرها من أصحاب المصلحة داخل البلد وخارجه. وسعى المستشار الخاص، في عمله مع سلطات ميانمار وسائر أصحاب المصلحة، إلى إحراز تقدم في ثلاثة مجالات واسعة، هي:

(أ) تشجيع سلطات ميانمار على مواصلة السعي لإرساء الديمقراطية، وعلى العمل، في أثناء ذلك، مع المجتمع الدولي على نحو أكثر انفتاحاً؛

(ب) دعم أنشطة لجنة العمل الاتحادية لصنع السلام (التي تمثل الحكومة) وفريق تنسيق وقف إطلاق النار على نطاق البلد (الذي يمثل الجماعات المسلحة) في المرحلة الأخيرة والحاسمة من محادثات السلام، التي أفضت إلى التوافق على مشروع نص اتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، والقيام، إضافة إلى ذلك، بدعم الجهود

الوطنية وتنسيق المساعدة الدولية الرامية إلى تحقيق المصالحة والوئام الطائفي في ميانمار، بما يشمل ولاية راخين؛

(ج) اتباع نمط أكثر تنظيماً للمشاركة والتعاون بين ميانمار ومنظومة الأمم المتحدة من خلال عملية المساعي الحميدة وتيسير الدعم المتعدد الأطراف من أجل تحسين منافع الديمقراطية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلد من خلال تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وميانمار.

٤ - ويواصل الأمين العام ومستشاره الخاص العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء ذات الصلة في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة. وإضافة إلى المشاركة في اجتماعات ثنائية في نيويورك وميانمار، قدم المستشار الخاص إحاطتين إلى مجلس الأمن في ٢ نيسان/أبريل و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ بشأن الحالة في ميانمار. وإضافة إلى ذلك، دعا الأمين العام إلى عقد الاجتماع الثالث لفريق الشراكة المعني بميانمار في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي حضره وفد رفيع المستوى من ميانمار برئاسة السيد يو سو ثاني، وزير الاتحاد بمكتب الرئيس.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥ - تعاون المستشار الخاص ومكتبه تعاوناً وثيقاً مع إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق بناء السلام. وشمل التعاون أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وواصل المستشار الخاص العمل بالممارسة الراسخة المتمثلة في التشاور مع الفريق القطري عند زيارة ميانمار. وقد ساعدت هذه المشاورات المنتظمة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين على كفالة الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. وتمشيا مع هذه الجهود، واصل المستشار الخاص العمل باعتباره رئيساً مشاركاً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، التي تجتمع على أساس منتظم، ومع فريق كبار الاستشاريين المعني بميانمار. ولا يزال مكتب المستشار الخاص يحتفظ بمكتب في ميانمار، يمول من موارد خارجة عن الميزانية ويديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

المعلومات المتعلقة بالأداء

- ٦ - أُحرز تقدم نحو تنفيذ ولاية المساعي الحميدة، لا سيما في مجالات المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.
- ٧ - وأفضت المفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة العرقية إلى التوافق على مشروع نص لاتفاق بشأن وقف إطلاق النار على نطاق البلد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وظل المستشار الخاص على اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة طوال فترة العملية، واشترك مع جميع الأطراف بهدف المساعدة على بناء الثقة في العملية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار المستشار الخاص ميانمار عدة مرات لمقابلة جميع أصحاب المصلحة ومراقبة المحادثات. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قام أيضا بزيارة إلى الصين حيث التقى بمبعوث ذلك البلد، السفير وانغ ينغفان، الذي أسهمت جهوده أيضا كمراقب رسمي في تحقيق النتائج الناجحة للمحادثات.
- ٨ - وقد تواصلت جهود ميانمار من أجل إرساء الديمقراطية على نحو كامل، حيث تحاور الرئيس ثين سين مع القادة الرئيسيين بشأن المسائل السياسية الهامة. ويمكن أن تسفر محادثات سداسية الأطراف، عقدها الرئيس في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ مع الجهات الفاعلة السياسية، وشملت رئيس البرلمان والقائد الأعلى لقوات الدفاع وداو أونغ سان سو كي، عن تمهيد الطريق لإجراء مناقشات مقبلة لتسوية الخلافات الرئيسية قبل وبعد الانتخابات المقرر إجراؤها خلال هذه السنة (٢٠١٥). وسيواصل المستشار الخاص متابعة ورصد وتقييم التطورات الرامية للحض على إجراء عملية انتخابية شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وتعمل الأمم المتحدة، بجانب عدد من الشركاء الدوليين، على دعم هذه العملية بالتنسيق مع اللجنة الاتحادية المعنية بالانتخابات.
- ٩ - ولا تزال الحالة الطائفية في ولاية راخين، أي العداء بين الطائفتين البوذية والمسلمة، وفي أماكن أخرى في ميانمار، أمرا مثيرا للقلق، وقد برز ذلك في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة التي تعصف بالمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل على مراكب في بحر أندامان وخليج البنغال، بمن في ذلك العديد من مسلمي الروهينجيا من ولاية راخين. ويمكن أن يؤدي التوتر المستمر بين الطائفتين إلى زعزعة الاستقرار على نحو خطير، ولا سيما في ظل اقتراب البلد من الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة. ونزع بطاقات الهوية المؤقتة، المعروفة باسم البطاقات البيضاء، من حامليها، الذين ينتمي الكثيرون منهم إلى أقليات، أمر مثير للقلق، حيث يهدد بحرمان آلاف الأشخاص من حقوقهم. وظل الأمين العام على اتصال وثيق بالرئيس سين وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الطائفية. كما تحاور المستشار الخاص

مع السلطات وسائر أصحاب المصلحة لحثهم على اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، بسبل منها اتخاذ إجراءات قوية ضد الخطاب المفعم بالتحريض والكراهية. وشدد المستشار الخاص مرارا وتكرارا، سواء على المالأ أو في مشاورات خاصة مع السلطات، بما في ذلك أثناء بعثته الأخيرة إلى البلد في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥، على ضرورة أن تتصدي الحكومة للتمييز ضد الروهنجيا، وأن تعيد النظر في مشروع قانوني "حماية العرق والدين"، اللذين يهددان بتقييد حقوق الإنسان للأقليات، وأن تحسن الأحوال المعيشية للمشردين داخليا في المناطق المتضررة.

١٠ - وكما ذكر سابقا (انظر A/69/363/Add.1، الفقرة ١٠)، فقد نجحت ميانمار، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إجراء تعداد للسكان في عام ٢٠١٤. وقد أعلنت نتائجها، مع بعض الاستثناءات تشمل ما يتعلق بالانتماء العرقي والديني، في نهاية أيار/مايو ٢٠١٥. وقام مكتب المستشار الخاص بتيسير التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة في جميع مراحل العملية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١١ - سيظل نهج الأمين العام القائم على ثلاث ركائز إزاء العمل في المجالات السياسية والإنسانية والإغاثية يوفر إطارا توجيهيا للمساعي الحميدة في عام ٢٠١٦، وسيستمر مكتب المستشار الخاص في الارتكاز على العمل الذي اضطلع به في هذه الجبهات في عام ٢٠١٥.

١٢ - وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، سيواصل المستشار الخاص ومكتبه دعم الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار على نطاق البلد. وسيكون من الأهمية بمكان أن يُوقع كبار القادة اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد وأن تنفذه جميع الفئات على نحو مستدام. ومن المهم أيضا أن يُتفق على إطار للحوار السياسي بغية معالجة الخلافات الرئيسية على نحو تدريجي، بما في ذلك الإصلاح الدستوري ونقل السلطة ودور الجيش، في إطار حوار وطني موثوق به.

١٣ - وفي حين أن المسار العام للإصلاحات في ميانمار لا يزال إيجابيا، فثمة عدد من التحديات الماثلة على الطريق. وسيكون إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وشفافة في عام ٢٠١٥ في مناخ يتسم بالهدوء والحرية أمرا ذا أهمية بالغة. وفي الفترة التي تعقب إجراء الانتخابات مباشرة، ستكون كفالة قبول النتائج على نطاق واسع وتفادي حدوث احتجاجات عليها باستخدام العنف مسألة بالغة الأهمية. وفترة الأشهر الثلاثة التي تفصل بين الانتخابات وقرار الهيئة الانتخابية الرئاسية في آذار/مارس ٢٠١٦ ستكون فترة محفوفة بخطر

كبير من عدم اليقين، والتوتر المحتمل، والمفاوضات المكثفة في الكواليس. وستقرر النتائج ومدى قبولها على نطاق واسع ما إذا كان هناك انتقال سلس للسلطة وما إذا كانت الإدارة المقبلة ستحظى بما ستحتاج إليه من قبول واسع النطاق لكي تحكم وتواصل إجراء الإصلاحات. وسيواصل المستشار الخاص استخدام جميع الوسائل المتاحة له لدعم تحقيق هذه الأهداف.

١٤ - وفيما يتعلق بالحالة الطائفية في ولاية راخين وأجزاء أخرى من البلد، سيواصل المستشار الخاص ومكتبه العمل مع جميع الجهات الفاعلة على تعزيز التماسك الاجتماعي وإدانة الخطاب المفعم بالكراهية والتحريض على العنف. وسيواصل المستشار الخاص، على وجه الخصوص، دعم مركز التنوع والوئام الوطني في جهوده الرامية إلى إجراء حوار بين الأديان وتشجيع التسامح الديني. كما سيعمل المستشار الخاص مع الحكومة لضمان أن تُتاح للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية سبل الوصول دون عائق لمعالجة الاحتياجات المؤقتة والطويلة الأجل للسكان المتضررين من العنف الطائفي الذي وقع في عام ٢٠١٢، وأن تتوافر لها القدرات اللازمة للقيام بذلك. وإضافة إلى ذلك، سيعمل المستشار الخاص مع الحكومة بغية ضمان أن تعالج مسألة الجنسية لحاملي البطاقات البيضاء، بما يشمل الروهنجيا. وأخيراً، سيعمل المستشار الخاص مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة على التمهيد لإعلان النتائج المتبقية لتعداد السكان لعام ٢٠١٤: في فتي الانتماء العرقي والديني.

١٥ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به.

الجدول ٢

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: الدفع بعملية المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية	(أ) '١' وقف مستدام لإطلاق النار على نطاق البلد بين حكومة ميانمار والجماعات المسلحة
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر
	التقدير لعام ٢٠١٥: صفر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
الهدف لعام ٢٠١٦: ١	
٣' زيادة الحوار السياسي بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة العرقية	
مقاييس الأداء	
(عدد الاجتماعات المعقودة بين الحكومة والجماعات المسلحة العرقية)	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ١٧	
التقدير لعام ٢٠١٥: ٢٠	
الهدف لعام ٢٠١٦: ٢٥	
(ب) ١' عدد الحوارات الشاملة بين الأطراف السياسية المعنية في البلد، بما فيها الحكومة والأحزاب السياسية والجماعات العسكرية والعرقية	(ب) إحراز تقدم صوب الانتقال إلى الديمقراطية
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ١	
التقدير لعام ٢٠١٥: ٢	
الهدف لعام ٢٠١٦: ٣	
٣' حرية تنظيم التجمعات السياسية	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: عدم وجود قيود	
التقدير لعام ٢٠١٥: عدم وجود قيود	
الهدف لعام ٢٠١٦: عدم وجود قيود	
٣' عدد القوانين والتعديلات المعتمدة التي تنهض بالحريات الأساسية	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ٨	
التقدير لعام ٢٠١٥ : ١٠	
الهدف لعام ٢٠١٦ : ١٥	
(ج) إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان (ج) '١' الإفراج عن السجناء السياسيين وحمايتهم	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ٣٠	
التقدير لعام ٢٠١٥ : ١٣	
الهدف لعام ٢٠١٦ : ٣٠	
'٢' عدد برامج بناء القدرات/التدريب التي تنظم في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد القوات المسلحة و قوات الشرطة والسجون	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ١٤	
التقدير لعام ٢٠١٥ : ٢٠	
الهدف لعام ٢٠١٦ : ٢٥	
'٣' عدد المبادرات المشتركة بين الأديان	
مقاييس الأداء	
الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ٥	
التقدير لعام ٢٠١٥ : ٨	
الهدف لعام ٢٠١٦ : ١٥	

النواتج

- التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة (١)

- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع سلطات ميانمار وسائر الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني، بشأن جميع المسائل المتصلة بالانتقال إلى الديمقراطية والمصالحة الوطنية
- تيسير تقديم الأمم المتحدة للمساعدة التقنية لتعزيز المصالحة والوئام الوطني في ولاية راخين
- تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بناء على الطلب، والقيام، بالتنسيق مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بدعم الجهود التي تبذلها ميانمار في تحقيق أولوياتها الإنمائية
- المشاركة المنتظمة مع الدول الأعضاء ذات الصلة، بما فيها الدول المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة، في وضع نهج موحدة لمعالجة الحالة في ميانمار
- إحاطات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن يقدمها المستشار الخاص (٢)
- إحاطات إلى فريق الشراكة المعني بميانمار يقدمها المستشار الخاص، بناء على الطلب (٢)

العوامل الخارجية

١٦ - من المتوقع أن تُحقّق جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، ويضطلع المستشار الخاص بمعظمها، هدفها المنشود، وذلك شريطة أن تظل حكومة ميانمار وسائر الأطراف المعنية الأخرى ملتزمة بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز المكاسب من مفاوضات السلام، بسبل منها التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار على نطاق البلد وتشجيع الوئام الوطني.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	٢٠١٥-٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٦		مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥	الفارق، ٢٠١٦-٢٠١٥
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	المجموع	غير المتكررة	الاحتياجات	مجموع		
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	(٨)	(٩)=(٨)-(٧)
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٦٨١,٩	١ ٦٥٩,٤	٢٢,٥	٨٢٠,٤	-	٨٤٣,٨	(٢٣,٤)		
التكاليف التشغيلية	٦٣٤,٤	٦٢٢,٨	١١,٦	٣٠٦,٨	-	٣١٧,٢	(١٠,٤)		
المجموع	٢ ٣١٦,٣	٢ ٢٨٢,٢	٣٤,١	١ ١٢٧,٢	-	١ ١٦١,٠	(٣٣,٨)		

الجدول ٤

الاحتياجات من الموظفين

[illegible]

١٧ - يعكس الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الموظفين عما هو مدرج في الميزانية؛ (ب) نمط الإنفاق على الاتصالات، والنقل البري، والدعم اللوجستي والإداري المحلي، والقرطاسية واللوازم المكتبية.

١٨ - وتغطي الموارد المقترحة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٦، البالغة ٢٠٠ ١٢٧ ١ دولار (بعد خصم الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الخمس (١ وكيل أمين عام، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٤٠٠ ٨٢٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٣٠٦ دولار)، بما يشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (٩٠٠ ١٩٨ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٨٣ دولار)، والنقل البري (٢٧٠٠ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ١٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٥ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٣٠٠ دولار).

١٩ - ويُقترح أن يظل عدد الوظائف ومستواها في مكتب المبعوث الخاص بلا تغيير في عام ٢٠١٦.

٢٠ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساساً إلى ما يلي: (أ) رصد الاعتماد بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً، ونسبة الإنفاق الفعلي على التكاليف العامة للموظفين مقارنة بالمرتبات الفعلية، على أساس اتجاهات الإنفاق؛ (ب) خطة السفر المتوقع، التي تضم عدداً أقل من الرحلات إلى مواقع أخرى داخل المنطقة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١ - استفاد مكتب المستشار الخاص من تبرعات أتاحت إنشاء مكتب محلي في ميانمار. وفي عام ٢٠١٥، تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ نحو ٦٤٦ ٧٠٠ دولار لتغطية تكاليف وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) ووظيفة مساعد إداري (الرتبة المحلية) في ميانمار، فضلاً عن التكاليف التشغيلية، بما في ذلك الاتصالات، والسفر في مهام رسمية، وخدمات متنوعة أخرى.

٢٢ - وتم التعهد بموارد خارجة عن الميزانية قدرها ٥٨ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٦ لدعم استمرار عمليات المكتب المحلي في ميانمار. وسيلتمس من الجهات المانحة تقديم موارد إضافية لتغطية ما تبقى من المبلغ المطلوب للسنة.

باء - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

(٦٠٠ ٥٦٤ ٢ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢٣ - يقدم مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المعروف أيضاً باسم بعثة المساعي الحميدة، الدعم للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المكلف بمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية.

٢٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456) تعيين مستشاره الخاص المعني بقبرص، اعتباراً من ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات مكتملة الأركان من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شرع الزعيمان في مفاوضات مكتملة الأركان برعاية الأمم المتحدة بشأن الفصول المتعلقة بمسائل الحكم وتقاسم السلطة، والممتلكات، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والمسائل الاقتصادية، والأمن والضمانات، والأراضي.

٢٥ - وقدم الأمين العام منذ بداية المفاوضات المكتملة الأركان تقارير مرحلية إلى مجلس الأمن عن أنشطة بعثة المساعي الحميدة في قبرص (S/2009/610 و S/2010/238 و S/2010/603 و S/2011/112 و S/2011/498 و S/2012/149). وقدم المستشار الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن تسع مرات (في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، و ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١).

٢٠١٢، و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥). وإضافة إلى ذلك، واصل كل من الأمين العام ومستشاره الخاص عقد اجتماعات بانتظام لتقديم إحاطات إلى الجهات الدولية المعنية والحكومات الرئيسية في المنطقة.

٢٦ - وعقب اعتماد الإعلان المشترك بين زعمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في اجتماعهما المعقود يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، استمرت المفاوضات الموضوعية وأفضت إلى اجتماع بين الزعيمين عقد في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اتفق فيه الجانبان على الدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات المنظّمة. غير أن المفاوضات انقطعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب التطورات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، ثم توقفت حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، عندما أعلن المستشار الخاص أن الظروف التي أدت إلى تلك الحالة قد أزيلت. وعقب اختيار زعيم قبرصي تركي جديد في نيسان/أبريل ٢٠١٥، اجتمع الزعيمان في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، حيث استأنفا المحادثات رسمياً. ومنذ ذلك الحين، أُحرز تقدم في المفاوضات بوتيرة متجددة وفي مناخ إيجابي

٢٧ - وأنشئت سبع لجان تقنية (معنية بالجريمة والمسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والمسائل الإنسانية، والصحة، والبيئة) في عام ٢٠٠٨ لتحسين ظروف الحياة اليومية للقبارصة باتخاذ تدابير لبناء الثقة. وفي عام ٢٠١٢، أنشئت لجتان إضافيتان معنيتان بالبحث الإذاعي وفتح معابر جديدة. وتضطلع هذه اللجان بأعمالها بتيسير من الأمم المتحدة (مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص).

٢٨ - وعقب مغادرة أليكسندر داونر، من أستراليا، منصبه كمستشار خاص للأمين العام معني بقبرص في نيسان/أبريل ٢٠١٤، عُيّن إسبن بارث إيدي من النرويج في آب/أغسطس ٢٠١٤.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٩ - الغرض من بعثة المساعي الحميدة هو كفالة تحقيق أقصى قدر من التآزر مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وسائر أسرة الأمم المتحدة في قبرص، ومن ثم كفالة تقديم دعم متسق وفعال للجهود السلام. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بقبرص ورئيسة القوة نائبةً للمستشار الخاص للأمين العام فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بولاية بعثة المساعي الحميدة. وتعمل الممثلة الخاصة على كفالة قيام القوة (على أساس عدم استرداد

التكاليف) وفريق الأمم المتحدة القطري بتقديم الدعم لمكتب المستشار الخاص. وتنسق نائبة المستشار الخاص المبادرات التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

٣٠ - وتمشياً مع النهج المتكامل لوجود الأمم المتحدة في البلد، ستواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تقديم الدعم اللوجستي والإداري لمكتب المستشار الخاص، بهدف ضمان التيسير المتسق لعملية التفاوض. والاستعراض المفصل لترتيبات التنسيق بين المكتب والقوة، الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٠، لا يزال ساري المفعول (انظر [A/65/706](#)، المرفق الثالث). وأُبرم اتفاق رسمي بشأن الدعم الإداري واللوجستي في عام ٢٠١٣ بين القوة والمكتب، وجرى استعراضه في عام ٢٠١٥.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٣١ - استأنف الزعيمان مفاوضات كاملة الأركان في أيار/مايو ٢٠١٥ بتبني عملية شاملة ومنظمة تضم مفاوضين مخوّلين بسلطات كاملة. واتفق الزعيمان على الاجتماع مرتين شهرياً. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٥، عقدت الأمم المتحدة ثمانية اجتماعات مع كل من الزعيمين على حدة، وذلك بهدف تسهيل استئناف العملية. ويواصل مكتب المستشار الخاص تيسير اجتماعات المتفاوضين اللذين اتفقا على عقد اجتماعين أسبوعياً على الأقل. وإلى جانب الاجتماعات المشتركة بين المتفاوضين، تواصل الأمم المتحدة العمل بانتظام في اجتماعات ثنائية للدبلوماسية المكونة مع الجانبين من أجل تيسير المناقشات بشأن مسائل معينة.

٣٢ - ومن المتوقع أن تزداد أعمال اللجان التقنية كثافة، وذلك بالنظر إلى المناخ العام الإيجابي الحالي في المفاوضات. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٥، عقدت اللجان التقنية وهيئاتها الفرعية ١٢٦ اجتماعاً. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، وضعت ثلاثة تدابير جديدة لبناء الثقة ووافق عليها الزعيمان. ومن المتوقع أن تواصل اللجان التقنية تنفيذ المزيد من تدابير بناء الثقة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٥.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

٣٣ - لا يتوقع مكتب المستشار الخاص حدوث أي تغييرات رئيسية في أولوياته وأنشطته واحتياجاته التشغيلية في عام ٢٠١٦. وبإصدار الإعلان المشترك في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ وتعيين إسبن بارث إيدي كمستشار خاص جديد للأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١٤ والبيان الذي أصدره عقب اجتماع الزعيمين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي اتفق فيه

الجانبان على الانتقال إلى المرحلة التالية من المفاوضات المنظمة، فإن العملية قد وُضعت على درب المضي قدماً. ونتيجة للتطورات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، فقد علّقت المفاوضات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعلن المستشار الخاص توقُّع استئناف المحادثات. وعقب اختيار زعيم قبرصي تركي جديد في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ واستئناف المفاوضات في أيار/مايو ٢٠١٥، سيواصل المكتب تيسير اجتماعات الزعيمين والمفاوضين والخبراء حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة. وسيواصل المكتب العمل بانتظام في اجتماعات دبلوماسية مكوكية مع كل من الجانبين على حدة من أجل تيسير المناقشات بشأن مسائل معينة؛ والمشاركة مع مجموعة متنوعة من المحاورين، بمن في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات النسائية، دعماً للعملية؛ والمشاركة مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، دعماً للعملية. وسيواصل المكتب كذلك تيسير أعمال اللجان التقنية، بما فيها أي لجان جديدة قد تُنشأ، كما سيواصل دعم تدابير بناء الثقة. وفي حين أن الموظفين/الميسرين العاملين في المكتب يتولون المسؤولية العامة عن كل فصل من فصول المفاوضات، يقدم الخبراء الاستشاريون الخبرة التقنية المتخصصة، عند الاقتضاء، للإسهام في تسوية مواضع الخلاف وصياغة أفكار لاستراتيجيات التنفيذ.

٣٤ - وإذا تحقق تقدم هام في المفاوضات في عام ٢٠١٦، فسيُطلب من الأمم المتحدة استضافة مؤتمر متعدد الأطراف لتناول المسائل النهائية التي لم يبت فيها. وسيشارك مكتب المستشار الخاص، عند الاقتضاء، في تقديم الدعم لإجراء تقييم أوسع نطاقاً لوجود الأمم المتحدة في قبرص.

٣٥ - وسيتخذ المستشار الخاص من جنيف مقراً له، وسيقوم برحلات منتظمة إلى قبرص لعقد اجتماعات مع الجانبين بغية تيسير المفاوضات. كما سيتوجه المستشار الخاص إلى بلدان المنطقة وإلى نيويورك لإجراء مشاورات مع الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين، حسب الاقتضاء.

٣٦ - ويرد أدناه عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بالبعثة.

الجدول ٥

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم في المفاوضات المكتملة الأركان بغية (أ) زيادة التقارب فيما بين الطرفين بشأن المسائل الجوهرية التوصل إلى تسوية شاملة والموضوعية مقاييس الأداء	(عدد الاجتماعات المعقودة بين الزعيمين)
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٢٦
	التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٨
	الهدف لعام ٢٠١٦: ٥٤
(عدد الاجتماعات المعقودة بين الممثلين/المفاوضين من جانب الزعيمين لتحديد مجالات التقارب)	
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٨٧
	التقدير لعام ٢٠١٥: ١٠٠
	الهدف لعام ٢٠١٦: ١٤٦
(عدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية المعقودة لمناقشة مجالات معينة من الخبرة وتحديد مجالات التقارب)	
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٢٤٧
	التقدير لعام ٢٠١٥: ٢٥٠
	الهدف لعام ٢٠١٦: ٢٥٠
(عدد الورقات التي تشير إلى التقدم في اتجاه التقارب بين الطرفين في إطار عملية التفاوض المكتملة الأركان)	
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ١٠٠
	التقدير لعام ٢٠١٥: ١٥٠

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الهدف لعام ٢٠١٦: ١٥٠

(ب) تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وضعتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان بغرض تيسير الحياة اليومية للقبارصة في أنحاء الجزيرة

مقاييس الأداء

(عدد تدابير بناء الثقة)

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٨

التقدير لعام ٢٠١٥: ٥٣

الهدف لعام ٢٠١٦: ٦٠

النواتج

- عقد اجتماعات ثنائية مع زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك، أو ممثليهما أو مستشاريهما، فيما يتصل بجميع فصول المفاوضات (١٦٠)
- إسداء المشورة إلى الجانبين ووضع ورقات لخيارات السياسات العامة بشأن المسائل المتعلقة بجميع فصول المفاوضات (١٥٠)
- عقد جلسات إحاطة واجتماعات ثنائية مع المجتمع الدولي (١٠٠)
- تيسير الاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة وكذلك اجتماعات اللجان التقنية بشأن المسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والموضوعية ذات الصلة بجميع فصول المفاوضات (٢٢٩)
- عقد اجتماعات مع زعماء الأحزاب السياسية وغيرهم من أصحاب النفوذ والتأثير من الأفراد والجماعات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من كلتا الطائفتين، والمشاركة في المناسبات التي تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لعملية التفاوض (٨٠)
- الاتصال بوسائل الإعلام القبرصية والدولية (إجراء ٥٠ مقابلة وإصدار ٣٠ نشرة صحفية) بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة
- حملة متعددة الوسائط متواصلة للتوعية من أجل حشد الدعم لعملية التفاوض
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٤)

العوامل الخارجية

٣٧ - يُتوقع أن يتحقق الهدف رهنا باستمرار الإرادة السياسية لدى الزعيمين ولدى طائفتيهما للتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة واقتران ذلك بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٥-٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٦		مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥	الفرق، ٢٠١٦-٢٠١٥ (٦)-(٤)=(٧)	
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع			الاحتياجات غير المتكررة
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)		
تكاليف الموظفين المدنيين	٤ ٤٧١,٢	٣ ٩٤١,٢	٥٣٠,٠	١ ٨٤٩,٤	-	٢ ٣٣٩,٥	(٤٩٠,١)
التكاليف التشغيلية	١ ٦٤٤,١	١ ٤٤٩,٦	١٩٤,٥	٧١٥,٢	٢٦,٩	٧٩٩,٧	(٨٤,٥)
المجموع	٦ ١١٥,٣	٥ ٣٩٠,٨	٧٢٤,٥	٢ ٥٦٤,٦	٢٦,٩	٣ ١٣٩,٢	(٥٧٤,٦)

الجدول ٧

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا															فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
الخدمة فئة مجموع الموظفين متطوعو																			
المجموع الميدانية/ الخدمات الموظفين الفنيون الرتبة الأمم																			
و أ ع أ ع م مـد-٢ مـد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي خدمات الأمن العامة الدوليين الوطنيون المحلية المتحدة المجموع																			
الوظائف المعتمدة	١	-	-	١	٣	١٠	٣	١	٥	-	-	١٠	١	١٤	-	٥	-	١٩	
لعام ٢٠١٥																			
الوظائف المقترحة	١	-	-	١	٣	١٠	٣	١	٥	-	-	١٠	١	١٤	-	٥	-	١٩	
لعام ٢٠١٦																			
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

(أ) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة الخدمة الفعلية.

٣٨ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات للموظفين الدوليين عما هو مدرج في الميزانية نظراً إلى انخفاض معدلات تسوية مقر العمل عما هو مدرج في الميزانية في عام ٢٠١٥ وانخفاض الإنفاق الفعلي على التكاليف العامة للموظفين عما هو مدرج في الميزانية؛ (ب) انخفاض تكاليف الموظفين الوطنيين عما هو مدرج في الميزانية بسبب التغير المؤاتي في أسعار الصرف وانخفاض التكاليف العامة للموظفين عما هو مدرج في الميزانية؛ (ج) انخفاض الاحتياجات لخدمات الترجمة الشفوية بسبب التغيرات في طابع اجتماعات الزعيمين ووتيرتها وتعليق المحادثات لفترة وجيزة.

٣٩ - وتبلغ الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/ديسمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما مقداره ٤٠٠ ٥٦٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٤٠٠ ٥٦٤ دولار) من أجل مواصلة تمويل الوظائف البالغ عددها ١٩ وظيفة (١ وكيل أمين عام على أساس فترة الخدمة الفعلية، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٥ من الرتبة المحلية)، فضلاً عن الاحتياجات التشغيلية (٢٠٠ ٧١٥ دولار)، بما يشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ١١٦ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٧١ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٨٥ دولار)، والنقل البري (١٠٠ ٤٠ دولار)، والاتصالات (٩٠٠ ٥٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٥١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ١٩١ دولار).

٤٠ - وفي عام ٢٠١٦، لن يكون هناك تغيير في عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص. وفي ضوء الديناميات السياسية المتغيرة في الآونة الأخيرة في مفاوضات قبرص، يُقترح نقل وظيفة المساعد الخاص (ف-٤) من نيويورك إلى قبرص.

٤١ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الموظفين والرحلات الجوية بسبب النقل المقترح للمساعد الخاص للمستشار الخاص من نيويورك إلى نيقوسيا، مما سيؤدي إلى انخفاض في سفر المساعد الخاص بين نيويورك وقبرص؛ (ب) انخفاض تكاليف الموظفين الدوليين الذي يعزى أساساً إلى انخفاض تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين في قبرص منذ إعداد ميزانية عام ٢٠١٥؛ (ج) انخفاض تكاليف الخبراء الاستشاريين بسبب الانخفاض المتوقع بواقع ثلاث رحلات في الرحلات المطلوبة في عام ٢٠١٦، والانخفاض في معدل بدل الإقامة

اليومي لقبرص، ويقابل ذلك جزئياً ارتفاع في تكاليف تكنولوجيا المعلومات يعزى أساساً إلى الحاجة إلى استبدال معدات عتيقة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٢ - لم تتوافر لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٥، ومن غير المتوقع أن يتوافر له أي منها.

جيم - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٦٠٠ ٢٠٣ ٢ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٤٣ - عملاً بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، إلى الأمين العام ليحيل إلى المجلس المعلومات والتحليل المتاح من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علماً بما يعتزم القيام به.

٤٤ - وحدد الأمين العام مسؤوليات المستشار الخاص في ما يلي:

(أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ذات الصلة بالأصل العرقي وبالدوافع العنصرية، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛

(ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، وعن طريقه لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية؛

(ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث جرائم إبادة جماعية أو وقفها؛

(د) إقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع حدوث الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٤٥ - ويُستمد الإطار المرجعي المعياري الأساسي لعمل المستشار الخاص، إضافة إلى الرسائل المتبادلة، من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والنصوص الأوسع نطاقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٤٦ - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن الحماية، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة تناولت في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مسؤولية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عن حماية السكان عن طريق منع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرّض عليها. وتعهد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون، في جملة أمور، بدعم الأمم المتحدة في بناء قدرة على الإنذار المبكر في هذا الصدد. وأهابوا بالجمعية العامة كذلك أن تواصل النظر في موضوع المسؤولية عن الحماية. واعتمدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في قرارها ١/٦٠، في حين أعاد مجلس الأمن تأكيد أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ في الفقرة ٤ من قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، وأشار المجلس إلى إعادة تأكيد هذه في الفقرة الثانية من ديباجة قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وبإدراج الفقرة ١٤٠، التي أُعربَ فيها عن الدعم الكامل لمهمة المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، في ذلك الجزء من الوثيقة الختامية المتعلقة بموضوع المسؤولية عن الحماية، أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي العلاقة الوثيقة بين الولايتين.

٤٧ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعرب الأمين العام، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/721)، عن اعتزامه تعيين مستشار خاص له معني بالتركيز على موضوع المسؤولية عن الحماية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/722)، بأن المجلس قد أحاط علماً بقراره. أما المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية فهو مكلف بتطوير هذا المبدأ من النواحي المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية، ومواصلة إجراء حوار سياسي مع الدول الأعضاء وبشأن تطبيقه.

٤٨ - وللإسهام في حوار مع الدول الأعضاء وفيما بينها، ولرسم الخطوط العريضة لاستراتيجية بشأن كيفية الاستجابة لأحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر

القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أصدر الأمين العام تقريراً بعنوان "تنفيذ المسؤولية عن الحماية" (A/63/677) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي مرفق ذلك التقرير، أشار الأمين العام إلى أنه يعتزم إنشاء مكتب مشترك للمستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية، نظراً للطابع الوثيق والمتكامل لعملهما. ونوقش تقرير الأمين العام في الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مما أفضى إلى اتخاذ أول قرار، بتوافق الآراء، بشأن المسؤولية عن الحماية (القرار ٣٠٨/٦٣)، أكدت فيه الجمعية العامة من جديد عزمها على مواصلة النظر في هذا المفهوم. وأكد الأمين العام مجدداً، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية في تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية (A/64/864)، اقتراحه بوضع التعاون بين المستشارين الخاصين في إطار مؤسسي.

٤٩ - وأعاد مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن صون السلام والأمن الدوليين ومنع الإبادة الجماعية و ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن صون السلام والأمن الدوليين - منع نشوب النزاعات، تأكيد ما ورد في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي وأشار إلى أهمية دور المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، "الذان تشمل مهامهما العمل كآلية إنذار مبكر للحيلولة دون نشوء حالات محتملة قد تسفر عن وقوع إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتطهير عرقي" (انظر القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، الفقرة ١٦).

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥٠ - يعمل المستشاران الخاصان في تعاون وثيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويسهم المستشاران الخاصان في منبديات السياسة العامة الرئيسية للأمم المتحدة، ومنها لجنة السياسات التابعة للأمين العام، وإدارته العليا، واللجنة التنفيذية للسلام والأمن. كما يسهم الموظفون العاملون في مكتب المستشارين الخاصين في فرق العمل المتكاملة والأفرقة العاملة المعنية بمحالات قطرية ومسائل مواضيعية. وواصل المكتب دعم أعمال مبادرة حقوق الإنسان أولاً التي أطلقها الأمين العام، وأسهم في عمليات الاستعراض الداخلي،

بما في ذلك استعراض الخمس سنوات لهيكل بناء السلام الذي طلبت الجمعية العامة ومجلس الأمن إجراؤه وفي أعمال الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي أنشأه الأمين العام.

معلومات عن الأداء

٥١ - واصل مكتب المستشارين الخاصين تنقيح المنهجية التي يتبعها في الإنذار المبكر من أجل تنبيه الأمين العام، وعن طريقه تنبيه مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بالحالات التي تنطوي على خطر الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (انظر S/2004/567، المرفق، الفقرة (ب)). وفي عام ٢٠١٤، نشر المكتب إطاراً تحليلياً موسعاً يشكل أداة منهجية لتوجيه تقييم خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، استناداً إلى القانون الدولي والأحكام القضائية السارية. وأحاط مجلس حقوق الإنسان علماً، في قراره ٣٤/٢٨ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، بالإطار التحليلي، وشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استخدام أطر ذات صلة، حسب الاقتضاء، لتوجيه عملها في مجال المنع.

٥٢ - وقدم المستشاران الخاصان أربع مذكرات استشارية إلى الأمين العام خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥ بشأن التطورات القطرية أو الإقليمية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مع وضع توصيات لاتخاذ إجراءات وقائية. وبناء على الطلب، قدم المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إحاطة إلى مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل ذات الصلة بولايته.

٥٣ - وواصل المستشاران الخاصان اتخاذ مبادرات لمواجهة مخاطر محددة على الصعيد العالمي، وفي عام ٢٠١٥، عقدا سلسلة من الاجتماعات مع زعماء دينيين في مناطق مختلفة أسفرت عن وضع خطة عمل لمنع ومكافحة التحريض على العنف والعداء والتمييز الذي يمكن أن يؤدي إلى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٥٤ - وواصل المستشاران الخاصان تنظيم دورات تدريب متخصصة لتنمية القدرة على تحديد عوامل الخطر المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة، والتدابير التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون وقوعها. وأخذ الطلب على هذا التدريب يتزايد من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥، قام مكتب المستشارين الخاصين بتنظيم التدريب أو تيسير المساعدة التقنية، أو ساهم فيهما، في كل من الأردن وأوغندا وبنما والجمهورية التشيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور

وكوسوفو وهنغاريا. ومن المقرر الاضطلاع بأنشطة تدريب أخرى في مواقع في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط. وقد نُظِّمت هذه الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٥٥ - وتأكيداً على أهمية اتباع نهج إقليمي، واصل المستشاران الخاصان إقامة شراكات تنفيذية بترتيبات إقليمية ودون إقليمية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقدم أيضاً الدعم من خلال توفير التدريب والمساعدة التقنية، بهدف وضع أو تعزيز أطر وآليات إقليمية من أجل منع ارتكاب تلك الجرائم. وقد أدى العمل مع تلك المنظمات إلى: (أ) زيادة التعاون بشأن المسائل ذات الصلة بولايتي المستشارين الخاصين؛ (ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، وبالتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها؛ (ج) تعزيز قدرات الوقاية والحماية والتصدي.

٥٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، واصل المستشاران الخاصان العمل مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بشأن العمل الوقائي، بما في ذلك ما يتصل بالأوضاع في المنطقة. وقدم مكتب المستشارين الخاصين دعماً خاصاً للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تنفيذ بروتوكوله المتعلق بمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز. وفي أيار/مايو ٢٠١١، طلبت الدول الإحدى عشرة الأعضاء في المؤتمر الحصول على الدعم التقني من المستشارين الخاصين بشأن تنمية القدرات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالإنذار المبكر والتزمت بإنشاء لجان وطنية معنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها. وقدم المكتب منذ ذلك الحين التدريب والمساعدة التقنية إلى اللجنة الإقليمية المعنية بمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز وإلى اللجان الوطنية لكل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكينيا، وإلى آلية التنسيق الوطنية في زامبيا التابعة للمؤتمر، لتطوير القدرة على الإنذار المبكر ووضع استراتيجيات لمنع وقوعها والتصدي لها. وفي عام ٢٠١٥، دعم المكتب تطوير اللجان المنشأة وأنشطتها؛ وإنشاء لجنة وطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنتين فرعيتين على صعيد المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو

الجنوبية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرنامج الإنمائي.

٥٧ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية العمل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأعضاء فيها. ومنذ عام ٢٠١٤، يُجري مكتب المستشارين الخاصين مشاورات مع برلمانيين من دول الرابطة حول دورهم بشأن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جنوب شرق آسيا.

٥٨ - وفي أوروبا، واصل المستشاران الخاصان العمل مع منظمات إقليمية بغية إدماج الوقاية من الأعمال الوحشية في الأطر السياسية والتنفيذية، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠١٥، قدم المستشاران الخاصان إحاطة إلى مجلس الأمن والسلام، وتعاوننا مع اللجنة الأوروبية ووكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن تدابير منع ومكافحة التحريض على العنف. واستند مكتب المستشارين الخاصين إلى التعاون القائم مع المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووضع ترتيبات التعاون مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومركز منع التزاغات. وساهم مكتب المستشارين الخاصين في المناقشات التي جرت في مجلس أوروبا بشأن مكافحة التطرف العنيف والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة التحريض على العنف.

٥٩ - وفي منطقة الأمريكتين، واصل المستشاران الخاصان تعاونهما مع منظمة الدول الأمريكية بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز الإطار الإقليمي المتعلق بمنع الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة، بسبل منها مشاركة مكتب المستشارين الخاصين في الحوارات التي تدور فيما بين الدوائر الإدارية بشأن الأوضاع القطرية. وشرع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية أيضاً في المشاركة مع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في تنفيذ جدول أعمال الوقاية الإقليمية. وفي موازاة ذلك، واصل المستشاران الخاصان دعم مبادرات شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، التي تضم في عضويتها ١٨ دولة. وساهم موظفو المكتب كمدرسين في أنشطة الشبكة التدريبية، في أماكن شملت العواصم الوطنية.

٦٠ - وشمل التعاون مع جامعة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساهمة الجامعة في أنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها مكتب المستشارين الخاصين في المنطقة.

٦١ - واستمر المستشاران الخاصان في تشجيع الدول الأعضاء على تعيين جهات تنسيق وطنية معنية بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية، وقدمتا مساهمة فنية في الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف الشبكات.

٦٢ - واستمرت عملية التطوير السياسي والمؤسسي والتشغيلي لمبدأ المسؤولية عن الحماية، تمشيا مع ما قرره الجمعية العامة لمواصلة النظر في مبدأ المسؤولية عن الحماية. وواصل المستشاران الخاصان التشاور مع الدول الأعضاء، سواء في نيويورك أو في عواصمها الوطنية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بشأن تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية، والسبل الكفيلة بالوفاء بالتعهد الذي قطعه جميع رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في عام ٢٠٠٥ بحماية السكان من خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكابها. وقد أشرفت المستشاران الخاصة المعنية بالمسؤولية عن الحماية على إعداد التقرير السنوي السابع للأمين العام الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن هذه المسألة (A/69/981-S/2015/500). وقيم التقرير، بالاسترشاد بمشاورات أجريت مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني من جميع المناطق، التقدم المحرز حتى الآن، وحدد التحديات القائمة والأولويات المقترحة لتوجيه التنفيذ في العقد المقبل. وأشرفت المستشاران الخاصة أيضاً على الأعمال التحضيرية للحوار غير الرسمي السادس للجمعية العامة بشأن مبدأ المسؤولية عن الحماية، المقرر عقده في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

٦٣ - سيواصل المستشاران الخاصان إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وسيصدران توصيات بالإجراءات الوقائية التي ينبغي أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل المستشاران الخاصان أيضاً العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون والحوار وتنمية القدرات بهدف منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وتحديد أفضل الممارسات المطبقة لدى البلدان والمناطق التي تجنبت وقوعها، بسبل منها منع التحريض على ارتكابها. ولتحقيق هذه الغاية، سيواصل المستشاران الخاصان التركيز على أربعة مجالات للعمل، هي: (أ) إذكاء الوعي؛ (ب) جمع المعلومات وتحديد الشواغل؛ (ج) الإعلام عن الشواغل والتوصيات؛ (د) تطوير القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إذكاء الوعي

٦٤ - بغية منع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، سيواصل مكتب المستشارين الخاصين دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني في العمل بصورة جماعية صوب تحقيق هذا الهدف. ويمثل اكتساب فهم أكبر لأسباب وديناميات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وللتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها، إجراءً وقائياً بحد ذاته. وفي ذلك الصدد، سيساعد المكتب الجمعية العامة في مواصلة نظرها في مبدأ المسؤولية عن الحماية، بسبل منها إعداد التقارير السنوية للأمين العام عن مختلف أبعاد تطبيق هذا المبدأ، والتحضير لإجراء حوارات سنوية تفاعلية وغير رسمية بشأن المسؤولية عن الحماية. وإضافة إلى ذلك، سينظم المكتب، بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، أنشطة مُحَدَّدة لزيادة المعارف والعمل بشأن مختلف أبعاد منع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وبشأن مبدأ المسؤولية عن الحماية.

٦٥ - وسيقوم مكتب المستشارين الخاصين بنشر البحوث والمنشورات التي وضعها بشأن جوانب مختلفة لمنع الإبادة الجماعية ومبدأ المسؤولية عن الحماية، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، بوسائل منها موقعه على شبكة الإنترنت.

جمع المعلومات وتحديد الشواغل

٦٦ - سيواصل المستشاران الخاصان جمع المعلومات وتحديد التطورات المثيرة للقلق في جميع أنحاء العالم، من منظور منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة، ومكاتبها وصناديقها وبرامجها والدول الأعضاء المعنية. وسيستمران في الاستفادة من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة والتنمية والشؤون الإنسانية التي تُجمع أساساً من مصادر الأمم المتحدة، وتقييم الحالات بناء على الإطار التحليلي الذي وضعه مكتب المستشارين الخاصين (انظر [A/63/677](#)، المرفق، و [A/64/864](#)). وسيقوم المستشاران الخاصان، عند الضرورة، وبالتشاور مع سلطات الدول والسلطات الإقليمية المعنية، بزيارات قطرية للاجتماع بالمسؤولين الحكوميين والمنظمات الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وسائر الأطراف الفاعلة، حسب الطلب.

الإعلام عن الشواغل والتوصيات

٦٧ - وفقاً للممارسة المتبعة سابقاً والإجراءات التي حددها الأمين العام (انظر A/64/864)، سيوجه مكتب المستشارين الخاصين انتباه الأمين العام إلى الحالات المثيرة للقلق، ومن خلاله إلى مجلس الأمن، والتوصية بمسارات العمل المتعلقة بمنع أو وقف الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويستطيع المستشاران الخاصان الدعوة إلى تطبيق التدابير المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي يمكن أن تنفذها الدول في الاضطلاع بمسؤولياتها، من جانب المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، على نحو أكثر عموماً.

٦٨ - وإذ لاحظ المستشاران الخاصان أن الإجراءات الوقائية والحمائية تشهد أكبر قدر من النجاح في الحالات التي توافق فيها دولة ما على اتخاذ إجراءات عاجلة والتي يتوصل فيها المجتمع الدولي إلى توافق في الرأي بشأن المشاكل وطريقة التصدي لها، فإنهما سيستخدمان جهود الدعوة للتشجيع على تهيئة بيئة سياسية مؤيدة للإجراءات الوقائية والحمائية عن طريق المشاركة البناءة. ويمكن أن تكون جهود الدعوة ثنائية أو متعددة الأطراف، ويمكن أن تكون سرية أو علنية.

تطوير القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلاً عن التحريض على ارتكابها والتصدي لها

٦٩ - سيواصل مكتب المستشارين الخاصين تطوير نطاق أنشطته في مجال التدريب والمساعدة التقنية، والمساهمة، عند الطلب، في تطوير المبادرات التي تقودها الدول، بما في ذلك المتعلقة بالترتيبات الإقليمية وشبكات جهات التنسيق. وسيواصل المكتب تشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلاً عن التحريض. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، سيقدم المستشاران الخاصان أيضاً المشورة والمساعدة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه هذه الجرائم.

٧٠ - وسيواصل المستشاران الخاصان التشاور على نطاق واسع بهدف تحديد الشواغل وسد الثغرات الموجودة في السياسات والتوجيهات الحالية المتعلقة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وبتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية.

الجدول ٨

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية الجماعات السكانية من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحريض عليها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' عدد مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذين تلقوا تدريباً من مكتب المستشارين الخاصين بشأن تحديد وتحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها وبشأن تدابير منع المخاطر المرتبطة بها والتخفيف من هذه المخاطر مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٥٨ التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٥٠ الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥٠ '٢' عدد الدول الأعضاء/المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تلقت مساعدة تقنية من المكتب واتخذت تدابير لإنشاء مبادرات أو آليات وطنية وإقليمية لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك إنشاء آليات للإنذار المبكر مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٥ التقدير لعام ٢٠١٥: ٦ الهدف لعام ٢٠١٦: ٦	(أ) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحديد مخاطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنع تلك المخاطر أو التخفيف منها نتيجة لما يقدمه المستشاران الخاصان من تدريب ومساعدة تقنية (ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع
(ب) عدد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي طلبت زيارة من المستشارين الخاصين أو يسّرت زيارتهما بشأن مسائل تتعلق بمنع وقوع جريمة	(ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
مخاطر وقوع هذه الجرائم أو التخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك اتخاذ تدابير في إطار مبدأ المسؤولية عن الحماية	الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن مبدأ المسؤولية عن الحماية
	مقياس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ١٥
	التقدير لعام ٢٠١٥: ١٥
	الهدف لعام ٢٠١٦: ١٥
(ج) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على منع مخاطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو التخفيف من هذه المخاطر، نتيجة لتقديم مكتب المستشارين الخاصين المشورة والتحليل المناسبين في حينه بخصوص مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها في حالة معينة، وتقديم توصيات باتخاذ تدابير وقائية	(ج) عدد المذكرات الاستشارية والإحاطات الإعلامية والبيانات ووثائق السياسات، القائمة على أساس معلومات متسقة وموثوق بها واردة من داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تنبه الأمين العام، وتنبيهه، من خلاله، مجلس الأمن، إلى الحالات التي يوجد فيها خطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتوصية بمسارات العمل المتعلق بمنع هذه الجرائم
	مقياس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٤٨
	التقدير لعام ٢٠١٥: ٥٠
	الهدف لعام ٢٠١٦: ٥٠

النواتج

- آلية الإنذار المبكر استناداً إلى منهجية جمع وإدارة وتحليل المعلومات، أساساً من داخل منظومة الأمم المتحدة، عن التطورات في جميع أنحاء العالم ذات الصلة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- تقديم تقارير شهرية إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن التطورات المثيرة للقلق على الصعيد العالمي

- تقدم تقارير وإحاطات إعلامية ومذكرات استشارية إلى الأمين العام تتضمن توصيات بشأن الاستراتيجيات والخيارات السياسية، لكي تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات بشأنها لمعالجة الحالات التي تنطوي على خطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (١٢)
- تقرير سنوي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن المسؤولية عن الحماية (١)
- إجراء حوار تفاعلي غير رسمي خلال الدورة السبعين للجمعية العامة بما يتسق مع قرار الجمعية القاضي بمواصلة النظر في المسؤولية عن الحماية
- تنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني على تحليل مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، واتخاذ تدابير وقائية؛ ووضع مواد تدريبية؛ وإنشاء مجموعة من المدربين الخبراء (١٢)
- العمل مع الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية للنهوض بجهود منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنع التحريض على ارتكابها، عن طريق إيفاد بعثات استشارية وعقد مشاورات وتنظيم حلقات عمل على مستوى رفيع (١٥)
- إيفاد بعثات للدعوة إلى البلدان أو المناطق التي تعتبر فيها مشاركة المستشارين الخاصين ذات قيمة خاصة فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (٨)
- إعداد ونشر منشورات وورقات بحثية ومبادئ توجيهية أو أدوات للسياسات عن مختلف جوانب منع جريمة الإبادة الجماعية والمسؤولية عن حماية الجماعات السكانية من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وذلك بغية سد الثغرات القائمة (٨)

العوامل الخارجية

٧١ - يُتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تلتزم الدول الأعضاء باستمرار، بما في ذلك مجلس الأمن، بالعمل مع المستشارين الخاصين من أجل النهوض بجهود منع الإبادة الجماعية وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية؛ وأن تبدي الدول الأعضاء التي تشهد أحداثاً حرجية رغبتها في العمل مع المستشارين الخاصين؛ وأن تعمل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات بنشاط من أجل تطوير القدرات الوقائية واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات لعام ٢٠١٦				٢٠١٤-٢٠١٥			الفئة
مجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع	الفرق	النفقات التقديرية	الاعتماد		
الاحتياجات الف	لعام ٢٠١٥						
الفرق (٢٠١٦- ٢٠١٥)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)=(١)- (٢)	(٢)	(١)	
٣٥,٣	١ ٤٤٩,٢	-	١ ٤٨٤,٥	(١٢٥,٠)	٣ ٠٢٢,٢	٢ ٨٩٧,٢	تكاليف الموظفين المدنيين
(٢,٦)	٧٢١,٨	-	٧١٩,٢	٨٨,٥	١ ٣٥٩,١	١ ٤٤٧,٦	التكاليف التشغيلية
٣٢,٧	٢ ١٧١,٠	-	٢ ٢٠٣,٧	(٣٦,٥)	٤ ٣٨١,٣	٤ ٣٤٤,٨	المجموع

الجدول ١٠

الوظائف

الموظفون		فئة الخدمات العامة		الفئة الفنية والفئات العليا			
الوطنيون	الوطنيون	الخدم	الميدانية/ الخدمات	الفرعي	٢-ف	٣-ف	٤-ف
المتطوعون	المتطوعون	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة
١٠	١٠	٢	٨	٢	٣	١	١
١٠	١٠	٢	٨	٢	٣	١	١
-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) وظيفة الأمين العام المساعد هي بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

٧٢ - يعزى الإفراط في النفقات المتوقعة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً إلى أن تكاليف الموظفين العامة الفعلية لشاغلي الوظائف كانت أعلى مما هو مدرج في الميزانية، يقابلها جزئياً النقصان في الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والاتصالات استناداً إلى أنماط الإنفاق.

٧٣ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ٢ ٢٠٣ ٧٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار ١٠ وظائف (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد (بعقد مقابل دولار واحد في السنة)، و ١ ف-٥،

و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (١ ٤٨٤ ٥٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٧١٩ ٢٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٩١ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٦٣ ١٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦٨ ١٠٠ دولار)، والنقل البري (٣ ٦٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٣ ٤٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١١ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٩ ٠٠٠ دولار).

٧٤ - وفي عام ٢٠١٦، سيبقى العدد والمستوى المقترحان للوظائف بمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية كما هما بدون تغيير.

٧٥ - ويعكس الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ رصد الاعتماد بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً، ونسبة الإنفاق على التكاليف العامة الفعلية للموظفين مقابل المرتبات الفعلية، على أساس اتجاهات الإنفاق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٧٦ - في عام ٢٠١٥، يُتوقع أن توفر الموارد الخارجة عن الميزانية والتي تصل إلى قرابة ٦٤٠ ٠٠٠ دولار أساساً تكاليف الإبقاء على وظيفتين بالرتبة ف-٢، وبرنامج بناء القدرات، وإعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٥ بشأن المسؤولية عن الحماية.

٧٧ - وفي عام ٢٠١٦، يُتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية حوالي ٥٤٠ ٠٠٠ دولار. وستستخدم هذه الأموال أساساً لدعم برنامج بناء القدرات لمكتب المستشارين الخاصين وإعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٦ بشأن المسؤولية عن الحماية.

دال - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية

(٥٤٩ ٥٠٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٧٨ - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عين الأمين العام كريستوفر روس مبعوثاً شخصياً له إلى الصحراء الغربية (انظر S/2009/19) وأوضح لمجلس الأمن أن المبعوث سيعمل مع الطرفين والدولتين المجاورتين استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) والقرارات السابقة، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، يؤدي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره.

٧٩ - وكما ورد في القرارات السابقة، فقد دعا مجلس الأمن في قراره ٢٢١٨ (٢٠١٥) الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضا وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. ودعا الأمين العام كذلك مبعوثه الشخصي إلى تكثيف جهوده ودعا الطرفين إلى مواصلة المفاوضات تحت رعايته الخاصة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٠ - يقدم المبعوث الشخصي تقارير عن استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتقدم إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في المقرر وعن طريق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، دعما إلى المبعوث الشخصي. وتطلع بعثة الأمم المتحدة المبعوث الشخصي على تقارير وسائل الإعلام والبرقيات المشفرة التي تتناول آخر التطورات في إقليم الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين قرب تندوف. وتيسر البعثة أيضا الرحلات التي يقوم بها المبعوث الشخصي داخل منطقة عمليات البعثة، التي تغطي الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، وذلك على أساس عدم استرداد التكاليف. واعتبارا من عام ٢٠١٥، يتولى المبعوث الشخصي المسؤولية عن إعداد تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٨١ - عقب نشر تقرير الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/258)، علق المغرب تعاونه مع الأمم المتحدة حتى اتفق الملك محمد السادس والأمين العام على سبل المضي قدما في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، استأنف المبعوث الشخصي مساعيه الدبلوماسية المكوكية، فقام بزيارتين إلى المنطقة. ومن المقرر أن يواصل زيارة المنطقة في عدة مناسبات خلال بقية عام ٢٠١٥.

٨٢ - وبموازاة هذا النهج، واصل المبعوث الشخصي مشاوراته مع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية سعيا إلى تجديد دعم محاوريه لتحقيق نتائج خلال هذا العام. وطلب أيضا إلى أعضاء المجموعة أن ينضموا إليه في السعي لإقناع الطرفين بضرورة التحلي بالمرونة في البحث عن حل وسط. وأعرب المحاورون في جميع العواصم عن تأييدهم للنهج الذي يتبعه المبعوث الخاص.

٨٣ - وتمكن المبعوث الشخصي، بناء على المناقشات التي أجراها مع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، من الإعراب عن قلق المجموعة بأسرها إزاء استمرار خطر ازدياد عدم

الاستقرار وانعدام الأمن في جميع أنحاء المنطقة، والمخاطر المرتبطة بتزايد الشعور بالإحباط في مخيمات اللاجئين قرب تندوف.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

٨٤ - في عام ٢٠١٦، يعتزم المبعوث الخاص مواصلة تكثيف جهوده دبلوماسيته المكونة بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو. وسيعمل أيضا مع البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا. ونظرا لحالات التأخر، فلا بد من تنشيط العملية لتحقيق تقدم ملموس في المستقبل القريب. والهدف هو القيام بزيارة المنطقة بهدف تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم وعادل يقبله الطرفان من شأنه أن يؤدي إلى تقرير المصير في الصحراء الغربية.

٨٥ - وسيواصل المبعوث الشخصي أيضا إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة، سواء في نيويورك أو في عواصمها. وسيعقد جلسات تفاوض مباشرة فور إبداء الطرفين استعدادا كافيا للدخول في مناقشات جدية. ويعتزم المبعوث الخاص أيضا زيارة جنيف لمناقشة الجوانب الإنسانية للنزاع مع الوكالات ذات الصلة.

٨٦ - وسيكتمل عمل المبعوث الشخصي بمجرد أن يتوصل الطرفان إلى حل سياسي يقبله كلاهما ويتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٨٧ - ويرد أدناه بيان لهدف المبعوث الشخصي وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه ومقاييس أدائه.

الجدول ١١

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية	١' زيادة التقارب بين الطرفين بشأن المسائل الأساسية والفنية
	مقاييس الأداء
	(زيادة عدد المشاورات بين المبعوث الشخصي والطرفين والدولتين المجاورتين في المنطقة (الدبلوماسية المكونة))

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ٢
	التقدير لعام ٢٠١٥ : ٥
	الهدف لعام ٢٠١٦ : ٥
	'٢' تعزيز مشاركة المجتمع الدولي
	مقاييس الأداء
	(عدد المشاورات مع مجموعة أصدقاء الصحراء
	الغربية والإحاطات المقدمة إليها)
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ٧
	التقدير لعام ٢٠١٥ : ١٠
	الهدف لعام ٢٠١٦ : ١٠
	'٣' تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة
	مقاييس الأداء
	(عقد اجتماعات لاستعراض خطة العمل المتعلقة
	بتدابير بناء الثقة)
	الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤ : ١
	التقدير لعام ٢٠١٥ : ٢
	الهدف لعام ٢٠١٦ : ٢

النواتج

- مواصلة الحوار الرفيع المستوى بين الطرفين والدولتين المجاورتين
- عقد مفاوضات غير رسمية بين الطرفين (٢)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدولتين المجاورتين في المنطقة (٦)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدولتين المجاورتين في المقر (١٢)
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٢)

- تقديم إحاطات إلى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية والمجتمع الدولي وإجراء مشاورات معهما (١٠)
- القيام بجولة في عواصم البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (٢)
- عقد اجتماعات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاستعراض ودعم تدابير بناء الثقة (٢)
- توسيع نطاق الزيارات الأسرية عن طريق الجو وزيادة عدد الحلقات الدراسية الثقافية التي تقودها مفوضية شؤون اللاجئين (٢)
- تنظيم مفوضية شؤون اللاجئين حلقات دراسية بين الصحراويين (٣)

العوامل الخارجية

٨٨ - من المتوقع أن يتحقق الهدف من دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام، والذي يُنفَّذ بشكل رئيسي عن طريق مبعوثه الشخصي، شريطة أن يكون الطرفان عازمين على التوصل إلى حل سياسي وملتزمين بذلك وأن تقدم الدولتان المجاورتان والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٥-٢٠١٤							الاحتياجات لعام ٢٠١٦			مجموع	الفرق ٢٠١٦-٢٠١٥
	الاعتماد			النفقات		المقدرة	غير المتكررة	الاحتياجات	الاحتياجات			
	الاعتماد	النفقات	الفرق									
				المقدرة	الفرق							
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)						
تكاليف الموظفين المدنيين	٦٧٥,٤	٤٩٧,٢	١٧٨,٢	٣١١,١	—	٣٤٨,١	(٣٧,٠)					
التكاليف التشغيلية	٤٨٣,٩	٤٠٧,٢	٧٦,٧	٢٣٨,٤	—	٢٣٨,٧	(٠,٣)					
المجموع	١ ١٥٩,٣	٩٠٤,٤	٢٥٤,٩	٥٤٩,٥	—	٥٨٦,٨	(٣٧,٣)					

الجدول ١٣
الوظائف

فئة الخدمات العامة															
و الفئات المتصلة بها															
الموظفون الوطنيون															
الموظفون															
المتطوعو															
من الفئة الزبنة الأمم															
المجموع															
و أ ع م															
أ ع م															
ف-٢															
ف-٣															
ف-٤															
ف-٥															
مد-١															
مد-٢															
الوظائف المعتمدة															
لعام ٢٠١٥															
الوظائف المقترحة															
لعام ٢٠١٦															
التغير															

(أ) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة الخدمة الفعلية.

٨٩ - والرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) شغور وظيفة موظف الشؤون السياسية برتبة ف-٣ لمدة ثمانية أشهر، وانخفاض عدد الأيام التي عمل فيها المبعوث الشخصي؛ (ب) انخفاض النفقات الفعلية عما هو مدرج في الميزانية لسفر الموظفين، والخدمات الاستشارية، والمصروفات المتنوعة الأخرى الناجمة عن إلغاء اجتماعات التفاوض.

٩٠ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٦ للمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية ما مقداره ٥٤٩ ٥٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار وظيفتي المكتب (وظيفة وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة الخدمة الفعلية، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣) (٣١١ ١٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٢٣٨ ٤٠٠ دولار) التي تتألف من الخدمات الاستشارية (٤٨ ٨٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٣٧ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (٣ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣١ ٠٠٠ دولار).

٩١ - وفي عام ٢٠١٦، سيظل العدد والمستوى المقترحان للوظائف في مكتب المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية دون تغيير.

٩٢ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ يعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف الموظفين الذي يعكس الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٩٣ - لم تتوافر أي موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٥ ولا يُتوقع توافر أي منها للبعثة السياسية الخاصة في عام ٢٠١٦.

هاء - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (٩٠٠ ٦٢٤ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٩٤ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قرر تعيين تيري رود - لارسن مبعوثاً خاصاً له معنياً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقاً لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وتنفيذاً لهذه الولاية، يجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهمة لمساعدة الأمين العام في إعداد تقارير نصف سنوية تُقدّم إلى المجلس عن تنفيذ القرار.

٩٥ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، واستجابة للتقرير النصف السنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ التام لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمشياً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بترسيم حدودهما المشتركة، لا سيما في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، مشيراً إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وحث الطرفين على بذل جهود بإجراء مزيد من الحوار الثنائي سعياً لبلوغ تلك الغاية.

٩٦ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي أكد فيه أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية وفق أحكام

القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالجهات الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف وقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ما يتعلق بترع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بانتظام إلى المجلس تقارير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٩٧ - ويعتبر التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عملية طويلة تتطلب جهوداً كبيرة. وقد نُفذ حتى الآن الكثير من أحكام القرار، منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على النحو المبين في تقارير الأمين العام. وعقب تأجيل الانتخابات البرلمانية للمرة الثانية، فمن المقرر الآن إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأُجِلَت الانتخابات الرئاسية، التي كان مقرراً إجراؤها أصلاً في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، مراراً وتكراراً بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في البرلمان. ومن المتوقع أن يواصل رئيس البرلمان الدعوة إلى عقد الجلسات البرلمانية إلى أن يتحقق النصاب القانوني اللازم، وينتخب رئيس الجمهورية.

٩٨ - ولم ينفذ بعدُ الحكم الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شارك الزعماء اللبنانيون في حوار وطني هدفه الرئيسي وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج مسألة الأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة. وإثر استئناف الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وانتهاج لبنان سياسة النأي بالنفس، عملاً بإعلان بعبدا، عرض الرئيس، في ذلك الحين، ميشال سليمان مشروع رؤية لاستراتيجية الدفاع الوطني على المشاركين في الحوار الوطني للنظر فيه. وأعاد الرئيس سليمان عقد الحوار الوطني في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، بعد تشكيل حكومة رئيس الوزراء تمام سلام في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وعقد الرئيس سليمان آخر جلسة للحوار الوطني لفترة ولايته في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ولم تعقد أي جلسة منذ ذلك الوقت.

٩٩ - وشجع مجلس الأمن بشدة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بترسيم حدودهما المشتركة. فترسيم حدود لبنان وتحديد عناصر أساسي لضمان السلامة الإقليمية للبلد، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولم تجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي مناقشات أو اتصالات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وفي الوقت نفسه، ازداد تواتر الحوادث الحدودية بين لبنان والجمهورية العربية

السورية وكذلك خطر التصعيد منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية. ورغم الإقرار بالطبيعة الثنائية لترسيم الحدود وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان فيما يتعلق بالنزاع السوري، فإن تطور الحالة في الميدان يؤكد ضرورة إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في إطار القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يركز على القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٠٠ - وأصدر رئيس مجلس الأمن بياناً في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/PRST/2015/7) أعرب فيه المجلس عن قلقه إزاء استمرار انتهاك السيادة اللبنانية وتأثير النزاع في الجمهورية العربية السورية بجميع جوانبه: الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالأمن. وشدد رئيس مجلس الأمن في بيانه على أهمية احترام جميع العناصر اللبنانية سياسة النأي بالنفس والالتزام بإعلان بعداً. وشجع جميع الأطراف اللبنانية على إبداء وهدنة في حماية لبنان من العنف والنزاع.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٠١ - يقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان. وعلاوة على ذلك، يقدم كل من المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للزيارات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٠٢ - لم يُحرز أي تقدم إضافي نحو تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبخاصة في سياق عدم الاستقرار السائد في المنطقة وفي سياق سياسي محلي متقلب. ويمكن أن يؤدي ركود عملية التنفيذ إلى إضعاف الأحكام التي سبق تنفيذها ويضع تحديات أمام تنفيذ الأحكام التي لم تُنفذ بعد. وسواصل الأمين العام بذل كل جهد ممكن لتشجيع إحراز المزيد من التقدم، بما يخدم السلام والأمن الإقليميين على أفضل وجه.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١٠٣ - الأحكام المتبقية من القرار التي يتعين تنفيذها هي أكثرها صعوبة وحساسية، وهي حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيها، والاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وفي عام ٢٠١٦، وعلى خلفية الاضطرابات المستمرة التي تشهدها المنطقة، يعزز الأمين العام مواصلة جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف ذات الصلة على إحراز مزيد من التقدم نحو

التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم استقرار المنطقة على أفضل وجه.

١٠٤ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المبعوث الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائه.

الجدول ١٤

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع قرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية (أ) '١' عدم حدوث انتهاكات في الأرض ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء إقليمه إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية	مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: وقوع انتهاكات التقدير لعام ٢٠١٥: وقوع انتهاكات الهدف لعام ٢٠١٦: عدم وقوع انتهاكات
'٢' عدد التدخلات مع الأطراف ذات الصلة بهدف الحد من الانتهاكات والوصول بها في نهاية المطاف إلى مستوى الصفر	مقاييس الأداء (عدد التدخلات مع الأطراف ذات الصلة) الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٣ التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٤ الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥
'٣' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الإقليم اللبناني، لا سيما على طول حدوده	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء

(عدد التدخلات مع الأطراف ذات الصلة)

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٣

التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٤

الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥

٤' انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: انسحاب غير كامل

التقدير لعام ٢٠١٥: انسحاب غير كامل

الهدف لعام ٢٠١٦: انسحاب كامل

(ب) تيسير حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية (ب) '١' زيادة اكتساب حكومة لبنان حق التفرد في
ونزع سلاحها استخدام القوة في جميع أنحاء إقليمها

مقاييس الأداء

(عدد التدخلات مع الأطراف ذات الصلة)

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٣

التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٤

الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥

٢' تقديم المبعوث الخاص الدعم لكفالة منع
أي أفراد أو جماعات غير القوات المسلحة
الرسمية من حمل الأسلحة، مع أخذ جلسات
الحوار الوطني التي تعقد بانتظام في الحسبان

مقاييس الأداء

(عدد التدخلات مع الأطراف ذات الصلة)

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٣

التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٤

الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥

٣' تقديم المبعوث الخاص الدعم لعملية حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية العاملة في لبنان ونزع سلاحها، مع مراعاة انعقاد الحوار الوطني، والحفاظ في الوقت نفسه على القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار والمتعلقة بالسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٣

التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٤

الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥

(ج) تيسير استجابة مُعزّزة من جميع الدول الأعضاء لتنفيذ (ج) قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد

مقاييس الأداء

الأداء الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٣

التقدير لعام ٢٠١٥: ٣٤

الهدف لعام ٢٠١٦: ٣٥

النواتج

- إجراء اتصالات منتظمة بين المبعوث الخاص وممثلي حكومة لبنان والحكومات الأخرى المعنية لتشجيع تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (٣٥)
- إجراء اتصالات منتظمة بحكومة لبنان دعماً للحوار الوطني اللبناني المتعلق بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها (٣٥)
- إجراء اتصالات منتظمة بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين المنظمة وحكومة لبنان لتيسير الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحكومة لبنان بشأن حل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها (١٠)

- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها نفوذ على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على التوصل، بالوسائل السلمية، إلى تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٣٢)
- تقديم تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن (٢)

العوامل الخارجية

١٠٥ - سيتحقق هدف المبعوث الخاص على افتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛ (ب) عدم استئناف الأعمال العدائية في المنطقة وفي البلد؛ (ج) توافر الإرادة السياسية الحسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) انعكاس أثر الإرادة السياسية الحسنة للدول الأعضاء على الأطراف المعنية على نحو إيجابي؛ (هـ) عدم وجود أي توترات بين لبنان والدول الأخرى في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٥-٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٦		
	الاعتماد	المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)
الفرق						
٢٠١٦-٢٠١٥	(٦)-(٤)=(٧)					
تكاليف الموظفين المدنيين	٥٦٠,١	٦٠١,٨	(٤١,٧)	٢٨٤,٢	—	٢٧٨,٦
التكاليف التشغيلية	٦٧٤,٢	٣٧٥,٩	٢٩٨,٣	٣٤٠,٧	—	٣٧٥,٧
المجموع	١ ٢٣٤,٣	٩٧٧,٧	٢٥٦,٦	٦٢٤,٩	—	٦٥٤,٣
						(٢٩,٤)

الجدول ١٦
الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٦	التغير	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
			و أ ع أ ع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفرعي	الأمن	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/ فنية	الخدمات الميدانية/ فنية	الموظفون الوطنيون	المتطوعون
١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	١	٣	-	-	٣
١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	١	٣	-	-	٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) وظيفة وكيل الأمين العام هي بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

١٠٦ - والرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يعزى أساساً إلى انخفاض عدد الرحلات التي تم القيام بها عما كان مقرراً بسبب الحالة الأمنية في المنطقة، وإلى انخفاض النفقات الفعلية للاتصالات، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في تكاليف الموظفين عما هو مدرج في الميزانية تعكس النفقات الفعلية.

١٠٧ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ما مقداره ٩٠٠ ٦٢٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار ثلاث وظائف (وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام) بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (٢٠٠ ٢٨٤ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٧٠٠ ٣٤٠ دولار) التي تتألف من تكاليف السفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٢٦٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥١ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٣ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ١٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٤ دولار).

١٠٨ - وفي عام ٢٠١٦، لن يحدث تغير في عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). والفرق (النقصان)

١٠٩ - والفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ يعزى أساساً إلى انخفاض عدد الرحلات المتوقعة، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في تكاليف الموظفين تعكس الدرجة الفعلية داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً. ومن المفترض أن تتيح الأوضاع الأمنية في المنطقة، بخلاف ما كانت عليه في عام ٢٠١٥، للمكتب القيام بالسفر في مهام رسمية على النحو المقرر لعام ٢٠١٦.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١١٠ - لم تتوافر لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أي موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٥ ولا يُتوقع توافر أي منها للمكتب في عام ٢٠١٦.

واو - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

(٤٠٠ ٣٤ ٢ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١١١ - في أعقاب الإجراء المتعلق بعدم تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واصلت الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وعودة النازحين واللاجئين؛ وقد بدأت تلك المباحثات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جنيف وفقاً لاتفاق النقاط الست المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بوساطة من الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر [S/2009/254](#)، الفقرة ٥). ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، ببدء المباحثات، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص، تقديم الدعم الكامل لهذه العملية. ويشارك كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في رئاسة المباحثات التي عُقدت منها حتى الآن ٣٢ جولة، آخرها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١١٢ - وعلى خلفية "المقترحات المتعلقة بإنشاء آليات مشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها"، التي أُنقِص عليها في جنيف يوم ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وجّه الأمين العام،

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أطلع فيها أعضاء المجلس على آخر المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في مباحثات جنيف الدولية وعقد اجتماع للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، برعاية الأمم المتحدة، في غالي (انظر S/2009/254، الفقرتان ٥ و ٦). وذكر الأمين العام أيضا أنه بعد إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية، ستواصل الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة من خلال عدد محدود من الموظفين المكلفين بمهمة تيسير مشاركة الأمم المتحدة في المباحثات الدولية في جنيف وفي الآلية المشتركة، والاتصال بالجهات الفاعلة ذات الصلة والتنسيق معها. وذكر أن هؤلاء الموظفين سيعملون انطلاقاً من جنيف، وسيقضون في الميدان الوقت اللازم لأداء هذه المهام. ووجه الأمين العام رسالة في هذا الشأن إلى وزير خارجية جورجيا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وردّ وزير خارجية جورجيا على رسالة الأمين العام في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد جرت الاتصالات والمراسلات بشأن هذه المسألة دون المساس بمواقف الأطراف المشاركة في المباحثات الجارية في جنيف.

١١٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار الأمين العام إلى أنه نظراً للدور المهم لمباحثات جنيف الدولية وللآلية المشتركة في تحقيق استقرار الوضع وبناء الثقة وفي ضوء التأييد الواسع، بما في ذلك تأييد الأطراف المعنية الرئيسية، لمشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية مشاركة متواصلة وفعالة في فترة ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لمباحثات جنيف ولعمل الآلية المشتركة. وأبلغ الأمين العام رئيس المجلس في رسالة وجهها إليه في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/103) أنه يعتزم، بعد إجراء المشاورات اللازمة، تعيين أنتي توروين، وهو من فنلندا، ممثلاً للأمم المتحدة لتولي مسؤولية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمباحثات جنيف الدولية وللآلية المشتركة. وفي رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/279)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام أن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بما يعتزم القيام به، وبالمعلومات التي تضمنتها رسالته المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١١٤ - ويتولى ممثل الأمم المتحدة وفريقه مسؤولية التحضير للجلسات لمباحثات جنيف الدولية، بالتشاور مع الرؤساء المشاركين. ويتولى أيضاً مسؤولية التحضير للاجتماعات الدورية للآلية المشتركة وعقدتها وتيسيرها. وفيما يتعلق بهذه الآلية، يحافظ الفريق على خط اتصال مباشر لتيسير الاتصال وتبادل المعلومات في الوقت المناسب فيما بين الأطراف بشأن أي مسائل موضع اهتمام مشترك.

١١٥ - وسيواصل ممثل الأمم المتحدة وفريقه الاحتفاظ بمكتب في جنيف في مقر مكتب الأمم المتحدة هناك، على أساس استرداد التكاليف. وسيسافر أعضاء الفريق بانتظام إلى الميدان للتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية في التحضير للمباحثات الجارية في إطار الآلية المشتركة ومتابعتها. وسيظل الفريق يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقع عمل واحدا، مستفيدا من الدعم اللوجستي الذي يقدمانه له.

التوقعات المستقبلية

١١٦ - يُتوقع أن يستمر دور ممثل الأمم المتحدة طيلة مدة مشاركة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفي الآليات المشتركة؛ إذ لا تزال الأطراف المعنية الرئيسية تؤيد مباحثات جنيف، واجتماعات الآليات المشتركة، ومشاركة الأمم المتحدة المتواصلة. وسيعاد النظر في دور الأمم المتحدة حسبما يطرأ في المستقبل من تطورات في مباحثات جنيف و/أو الآليات المشتركة ووجهات نظر الأطراف المعنية الرئيسية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١١٧ - سيتولى ممثل الأمم المتحدة وموظفوه التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، كمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم والبرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق دور الأمم المتحدة وإسهامها في إطار مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة.

١١٨ - وتواصل البعثة الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليها. وتلقى الدعم من إدارة الدعم الميداني في ما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين والميزانية والشؤون المالية، وتجهيز طلبات السفر وغير ذلك من الأنشطة الإدارية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١١٩ - نظمت البعثة، بالتعاون الوثيق مع شريكها (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، جولتين من مباحثات جنيف في آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٥. وأعرب جميع المشاركين التزامهم التام بالعملية ويُنتظر أن يشاركوا في جولتين أخريين في تشرين الأول/أكتوبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٢٠ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ترأست الأمم المتحدة والمنظمتان المشاركتان في الرئاسة (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) الجولة الثانية والثلاثين من مباحثات جنيف الدولية. وبالرغم من المسائل المعقدة التي كانت قيد النقاش، تمكنت الجهات الثلاث

المشاركة في الرئاسة من ضمان استمرار انخراط كل المشاركين وإعادة تأكيد التزامهم بمباحثات جنيف. وليتسنى إجراء المزيد من المناقشات المستنيرة، عُقدت "دورات إعلامية" خاصة بالاقتران مع دورات جنيف الرسمية، وفي مناسبة واحدة تم ذلك في سياق اجتماعات آلية غالي المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، قبل تعليق تلك الآلية. وساعدت الدورتان الإعلاميتان اللتان تشاركت في تسييرهما كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إثراء الاجتماعات الرسمية التي تُعقد في إطار مباحثات جنيف الدولية.

١٢١ - وعُقد آخر اجتماع للآلية المشتركة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ ولم تعقد أي اجتماعات منذ ذلك الحين. وتواصل البعثة العمل مع الأطراف المعنية الرئيسية سعياً إلى تحقيق ما يلي: (أ) إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة؛ (ب) المشاركة في منع الحوادث؛ (ج) التصدي لأية حوادث مبلغ عنها والتوصل إلى حل مقبول للأطراف من أجل استئناف اجتماعات الآلية المشتركة. وبالرغم من عمل البعثة المتزايد في الميدان مع جميع الأطراف المعنية الذي أدى إلى الحد من عدد الحوادث في الميدان، ما زال استئناف اجتماعات آلية غالي المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها مسألة ذات أولوية. وإلى أن يصل المشاركون إلى اتفاق لاستئناف اجتماعات الآلية المشتركة، ستواصل البعثة انخراطها من أجل تحسين التعاون بين الأطراف المعنية الرئيسية لمنع الحوادث والتصدي لها في الميدان.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١٢٢ - يُتوقع أن يتواصل عقد مباحثات جنيف بانتظام وأن تُستأنف آلية غالي المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، مما يتطلب الدعم الفني والتقني من الأمم المتحدة. وستظل المباحثات والآلية تشكّلان مع المنبرين الأساسيين لتناول المسائل التي تهم جميع الأطراف المعنية. ويُرجَّح أن تظل الحالة في الميدان تتطلب المشاركة والدعم الدوليين للحيلولة دون زعزعة الاستقرار ولتيسير الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات بين الأطراف.

١٢٣ - وسيواصل عقد مباحثات جنيف مرة كل شهرين ونصف أو كل ثلاثة أشهر. وتحضيرا لهذه المباحثات يُنتظر أن يشارك مبعوث الأمم المتحدة في الزيارات التحضيرية التي يقوم بها المشاركون في رئاسة مباحثات جنيف (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة). ويُتوقع أيضا استئناف آلية غالي المشتركة واحتمال عقد اجتماعاتها مرة كل أربعة أسابيع، في المتوسط - مع إمكانية أن يدعو ممثل الأمم المتحدة إلى عقد اجتماعات طارئة. ويبقى ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية على أهبة

الاستعداد للمساهمة في منع أي حادث مثير للقلق في منطقة المسؤولية أو تقديم توضيحات بشأنه من خلال بذل المساعي الحميدة لدى المشاركين في الآلية المشتركة.

١٢٤ - وسيطلب الاضطلاع بهذه الأنشطة على نحو فعال توفير موظفين دوليين لدعم ممثل الأمم المتحدة، والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، وإدارة الأنشطة اليومية المتصلة بالآلية المشتركة. وسيكون مقر العمل الرسمي لهؤلاء الموظفين في جنيف وسيسافرون بانتظام إلى الميدان للتحضير لاجتماعات الآلية المشتركة وعقدها والتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية.

١٢٥ - وسيتولى ممثل الأمم المتحدة وفريقه التنسيق مع سائر الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، من قبيل المنسق المقيم في جورجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لكفالة اتباع الأمم المتحدة لنهج متكامل إزاء المسائل الإنسانية التي تتناولها مباحثات جنيف والآلية المشتركة. وسيظل ممثل الأمم المتحدة وموظفوه أيضا على اتصال وثيق بالاتحاد الأوروبي وبعثة الرصد التابعة له ومسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٢٦ - وترد أدناه الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء المتصلة بالبعثة.

الجدول ١٧

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز التفاهم والحوار المتبادل بين الأطراف المعنية الرئيسية في مباحثات جنيف الدولية وفي الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) المشاركة المستمرة للمشاركين في مباحثات جنيف في الفريقين العاملين الأول والثاني مقاييس الأداء (عدد جلسات مباحثات جنيف) العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٤ العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٤ العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٤	(أ) إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل الأول (المعني بمسائل الأمن والاستقرار) والفريق العامل الثاني (المعني بالمسائل الإنسانية) في إطار مباحثات جنيف الدولية

النواتج

- مشاورات يجريها ممثل الأمم المتحدة مع المشاركين في مباحثات جنيف (١٠)
- زيارات مشتركة يجريها المشاركون في رئاسة مباحثات جنيف في إطار التحضير لجلسات مباحثات جنيف (٥)
- قيام الرؤساء المشاركين بإعداد ورقات مواضيعية غير رسمية (٢)
- التحضير لعقد جلسات إعلامية للمشاركين في مباحثات جنيف بشأن مسائل محددة مدرجة في جدول الأعمال (٤)
- إعداد البيان الصحفي الذي يصدره الرؤساء المشاركون بعد كل جولة من مباحثات جنيف (٤)
- عقد مؤتمر صحفي بعد كل جولة من مباحثات جنيف (٤)
- إعداد تقارير عن المشاورات التي يجريها الرؤساء المشاركون والتقدم الذي تحرزه مباحثات جنيف (٤)
- تقارير موضوعية دورية (٤)

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ب) تحسن التعاون بين المشاركين في الآلية من أجل (ب) '١' عدد الاجتماعات التي تُعقد في إطار الآلية المشتركة
منع الحوادث ومواجهتها في الميدان

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٤

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ١٢

'٢' عدد الحوادث التي تم تناولها من خلال الآلية المشتركة أو المساعي الحميدة لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٢٥

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٢٠

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٢٠

٣' عدد المسائل المتصلة بالشؤون الإنسانية التي يتناولها ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: صفر

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ١٢

النواتج

- إعداد جداول أعمال اجتماعات الآلية المشتركة على أساس اقتراحات المشاركين في الآلية (١٢)
- إصدار نشرات صحفية (١٢) وموجزات استنتاجات الرئاسة (١٢) عقب كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة
- إعداد مذكرات داخلية لملف كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة (١٢)
- تقديم إحاطات إعلامية لممثلي المجتمع الدولي والسلوك الدبلوماسي الموجودين محليا (١٢)
- الاستخدام المنتظم لخط الاتصال المباشر (ما لا يقل عن ٥ مكالمات هاتفية في الأسبوع لتبادل المعلومات)
- إعداد تقارير أسبوعية عن الحالة الأمنية (٥٢)
- إعداد تقارير أسبوعية عن المسائل الإنسانية (٥٢)

العوامل الخارجية

١٢٧ - يمكن أن يتحقق الهدف المتوخى على افتراض ما يلي: (أ) استمرار المشاركين في مباحثات جنيف والآلية المشتركة في المشاركة في عمليات كل منهما؛ (ب) ورود التقارير المنتظرة من المشاركين في جلسات مباحثات جنيف واجتماعات الآلية المشتركة كاملة وفي الوقت المحدد.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٤ - ٢٠١٥			الاحتياجات لعام ٢٠١٦			مجموع
	النفقات			الاحتياجات			
	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	المجموع	غير المتكررة	الاحتياجات الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	لعام ٢٠١٥ (٦)	
فئة الإنفاق	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٨٧٢,٦	٢ ٨١١,٨	٦٠,٨	١ ٤٣٨,٦	—	١ ٤٥٤,٦	(١٦,٠)
التكاليف التشغيلية	١ ٢٧٧,٧	١ ٢٠٤,٦	٧٣,١	٥٩٥,٨	—	٥٨٨,٠	٧,٨
المجموع	٤ ١٥٠,٣	٤ ٠١٦,٤	١٣٣,٩	٢ ٠٣٤,٤	—	٢ ٠٤٢,٦	(٨,٢)

الجدول ١٩

الوظائف

و أ ع م	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة			الموظفون الوطنيون		
	الخدمات			الخدمات			الخدمات		
	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الخدمات العامة	الدوليين	الوطنيين
و أ ع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الخدمات العامة	الدوليين	الوطنيين
و أ ع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الخدمات العامة	الدوليين	الوطنيين
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥	١	-	١	٢	٢	٦	١	٧	-
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٦	١	-	١	٢	٢	٦	١	٧	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١٢٨ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع معدل الشغور عما كان مدرجاً في الميزانية؛ (ب) انخفاض تكاليف السفر الرسمي بسبب الشواغر؛ (ج) تأخر الانتقال إلى أماكن العمل الجديدة المستأجرة عن الموعد الذي كان مقرراً في الأصل؛ (د) انخفاض النفقات نتيجة لاستخدام بعض المعدات الاحتياطية وخدمات تكنولوجيا المعلومات المتاحة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٢٩ - وتصل الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٤٠٠ ٢٠٣٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لسبعة موظفين دوليين

موجودين في جنيف (١ أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٦٠٠ ٤٣٨ ١ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٥٩٥ دولار) وتشمل السفر في مهام رسمية (٣٤١ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٨١ دولار)، والنقل البري (٣٩ ١٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٩ ٧٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٢ ٨٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٢ ١٠٠ دولار).

١٣٠ - وفي عام ٢٠١٦، يقترح إلغاء وظيفة مستشار الشرطة (رتبة ف-٤)، وإنشاء وظيفة لموظف للشؤون الإنسانية/المدنية رتبة ف-٤ لتمكين البعثة من تحويل تركيزها من دعم الفريق العامل المعني بمسائل الأمن والاستقرار التي تحسنت بقدر كبير، إلى توفير الدعم المعزز للفريق العامل الذي يُعنى بالمسائل الإنسانية.

١٣١ - ويعزى الفرق (الانخفاض) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساساً إلى انخفاض في المرتبات والتكاليف العامة للموظفين استناداً إلى درجات شاغلي الوظائف الحاليين داخل الرتب ومركزهم من حيث الإعالة، وتقابله جزئياً زيادة صافية بمبلغ ٧ ٨٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٣٢ - لم تُتاح لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٥، ولا يُتوقع أن تُتاح له في عام ٢٠١٦.

زاي - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

(٦٠٠ ٢١١ ١٢ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٣٣ - أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/PRST/2011/16) أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية، وشدد على أن الحل الوحيد للأزمة الحالية إنما يكون من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٥٣، إلى الأمين العام وإلى هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جامعة الدول العربية، بوسائل منها تعيين مبعوث خاص، بالتشاور مع الجامعة. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، قام الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين كوفي عنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً لهما.

١٣٤ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أقرّ مجلس الأمن في بيان رئاسي خطة من ست نقاط (انظر S/PRST/2012/6). وعملا بهذه الخطة تقيدت عموما حكومة الجمهورية العربية السورية وقوات المعارضة المسلّحة بوقف أعمال العنف بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبذلك تقلصت وتيرة العنف كثيرا طيلة خمسة أسابيع تقريبا. ثم أذن المجلس في قراره ٢٠٤٢ (٢٠١٢) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بإيفاد فريق متقدم مؤلف من نحو ٣٠ مراقبا عسكريا غير مسلح للتواصل مع الأطراف وللشروع في الإبلاغ عن تنفيذ الوقف الكامل للعنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف. ثم قرر المجلس في قراره ٢٠٤٣ (٢٠١٢) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل أن ينشئ لفترة أولية مدتها ٩٠ يوما بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

١٣٥ - وبرعاية المبعوث الخاص المشترك، قام أعضاء مجموعة العمل من أجل سوريا (الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك العراق وقطر والكويت بوصفها تمثل الأجهزة المعنية لجامعة الدول العربية، باعتماد بيان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523)، هو بيان جنيف الذي يحدد الخطوات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها الأطراف من أجل ضمان التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، ويشمل ذلك الوقف الفوري للعنف؛ والمبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ والإجراءات التي ستتخذها هذه الدول من أجل بلوغ تلك الأهداف ودعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير إنجاز عملية انتقال بقيادة سورية.

١٣٦ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما وأعرب، في قراره ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، عن استعداده لتجديد ولاية البعثة. غير أنّه بسبب تزايد وتيرة العنف، لم يجر تجديد ولاية البعثة، مما أدى إلى تصفيتّها في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٣٧ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغ المبعوث الخاص المشترك الأمين العام أنه لا يعتزم تجديد ولايته عند انتهائها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، كررت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٥٣ باء تأكيد دعمها للمبعوث الخاص المشترك وطالبت جميع الأطراف السورية بأن تعمل مع مكتبه من أجل تنفيذ بيان جنيف. وفي ذلك السياق، تم في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، تعيين السيد الأحضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بخصوص سوريا وذلك اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٣٨ - وعلى خلفية التدهور السريع للوضع في الجمهورية العربية السورية، أجرى الممثل الخاص المشترك مشاورات مع مختلف الأطراف المعنية. وعقد الممثل الخاص المشترك عدة اجتماعات ثلاثية أولها اجتماع عقد في أيرلندا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وهيلاري كيلنتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، دعا سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وجون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الجمهورية العربية السورية يضم حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لبيان جنيف.

١٣٩ - وتلا ذلك اتخاذ الجمعية العامة، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، للقرار ٦٧/٢٦٢ واتخاذ مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي أعرب فيه المجلس بالإجماع عن التأييد لبيان جنيف، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا في أقرب وقت ممكن بهدف تنفيذ ذلك البيان.

١٤٠ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأ في مونترو، سويسرا جزء رفيع المستوى دام يوما واحدا، تلته الجولتان الأولى والثانية من المحادثات فيما بين الأطراف السورية اللتين يسرهما الممثل الخاص المشترك وذلك على التوالي، من ٢٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ومن ١٠ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي ختام الجولة الثانية، أبلغ الممثل الخاص المشترك الأمين العام بأنه سيكون من غير المفيد، حسب تقديره، عقد جولة ثالثة من المحادثات السورية ما لم يتم استيفاء جملة من الشروط.

١٤١ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي شدد فيه على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في غياب حل سياسي، ورحّب فيه بمؤتمر جنيف المعني بسوريا الذي بدأت أعماله في مونترو يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٤٢ - وتخلّى الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي عن مهامه اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أجريت الانتخابات الرئاسية السورية، حيث أعيد انتخاب الرئيس الأسد في إطار الدستور المعدل، بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سبع سنوات. وفي ضوء هذه التطورات شرع الأمين العام في مشاورات مكثفة حول السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم عملية سياسية في الجمهورية العربية السورية، وقد تطرق إلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ أمام جمعية آسيا.

١٤٣ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، عيّن الأمين العام السيد ستافان دي ميستورا مبعوثاً خاصاً له في سوريا على أن يتولى منصبه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وكانت مهمة المبعوث الخاص هي البحث عن أي منافذ لإطلاق عملية سياسية جادة واتخاذ مبادرات لحماية المدنيين في الجمهورية العربية السورية. وفور توليه مهامه، سافر إلى دمشق، وكذلك إلى العواصم في المنطقة وعلى الصعيد الدولي لإجراء مشاورات.

١٤٤ - وبعد الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اقترح المبعوث الخاص إنشاء "مناطق تجميد"، بدءاً من حلب. وأعرب البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن عن الدعم لجهود المبعوث الخاص وأكد أنه ما من حل دائم للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبّي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف. وفي إحاطته للمجلس يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، أعلن المبعوث الخاص أن حكومة الجمهورية العربية السورية التزمت بتعليق جميع عمليات القصف الجوي على مدينة حلب بأكملها لمدة ستة أسابيع ليتسنى تسليم المساعدة الإنسانية، مع مشروع تحريي لاستعادة الخدمات العامة في حي صلاح الدين. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يعلن بدء التجميد بسبب عدم التوصل إلى اتفاق لوقف القصف بين جميع الأطراف الضالعة في القتال على أرض الواقع.

١٤٥ - وأعلن الأمين العام، في خطابه أمام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥، عن تعليماته إلى المبعوث الخاص لتكثيف المشاورات بهدف تفعيل وتجسيد العناصر الواردة في بيان جنيف. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، استهل المبعوث الخاص سلسلة من المشاورات في جنيف تهدف إلى التشاور مع أكبر عدد ممكن من المحاورين السوريين من مختلف الأطياف، جنباً إلى جنب مع الجهات المعنية الإقليمية والدولية للمساعدة في تحديد نقاط الالتقاء بين المتحاورين مما يسمح بإطلاق عملية سياسية جادة على أساس بيان جنيف بهدف إنهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٤٦ - تتولى إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني تقديم الدعم الفني والإداري إلى مكتب الممثل الخاص. وتنفيذاً لولاية المساعي الحميدة، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه التشاور والتنسيق عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة الموجودة في المنطقة، وعند الاقتضاء، مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها

وبرامجها العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة ومع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال مكتب المبعوث الخاص في دمشق. وإضافة إلى ذلك، فإن الوكالات العاملة في الجمهورية العربية السورية ممثلة في مقر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية، مما يكفل التنسيق والاتساق في الجهود السياسية والإنسانية والحقوقية وغيرها من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

١٤٧ - وفي سياق تحديد مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، سيواصل مكتب المبعوث الخاص الاستفادة من القدرات اللوجستية والإدارية الموجودة لدى المركز العالمي لتقديم الخدمات في برينديزي، بإيطاليا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد أبرم المكتب أيضا مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن توفير الدعم والتنسيق في جنيف على أساس استرداد التكاليف. وبالمثل، أبرمت مذكرة تفاهم مع البرنامج الإنمائي لدعم المكتب في بروكسل، ويشمل ذلك الخدمات الأمنية ذات الصلة.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٤٨ - تجسّد الإنجازات التي تحقّقت في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٥ الخطوات التي قُطعت باتجاه إنهاء العنف وتخفيف معاناة السوريين والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وقد شملت تلك الخطوات المفاوضات الجارية مع حكومة الجمهورية العربية السورية وأعضاء جماعات المعارضة السياسية والمسلحة بشأن إطلاق مبادرة التجميد في حلب والحد استراتيجيا من مستوى العنف، وزيادة فرص الحصول على المساعدة الإنسانية، بحيث يكون ذلك لبنة أخرى في بناء الحل السياسي الشامل. وفي ٥ أيار/مايو، استهل المبعوث الخاص سلسلة من المشاورات في جنيف مع المحاورين السوريين والإقليميين والدوليين لتحديد نقاط الالتقاء فيما بينهم بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ولا تزال المشاورات جارية وقت كتابة هذا التقرير.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١٤٩ - من المتوقع أن تكون الخطوط العريضة لأنشطة المبعوث الخاص في عام ٢٠١٦ كالتالي:

(أ) بذل المساعي الحميدة من أجل النهوض بحل سياسي للحرب ودعم ذلك الحل بتيسير التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السورية بقيادة سورية. وتحقيقا لهذه الغاية،

سيجري المبعوث الخاص مشاورات واتصالات موسّعة وسيتواصل مع الأطراف المعنية المحلية والدولية، بما في ذلك دول الحوار والحكومات التي لها اهتمام بالأطراف السورية أو تأثير عليها، والسلطات السورية، وجماعات المعارضة والجماعات المسلحة، ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية. وسيعمل المبعوث الخاص، بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن العملية السياسية بهدف المساعدة على تسوية النزاع في الجمهورية العربية السورية؛

(ب) العمل مع جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المعنية وكيانات الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، فضلاً عن منظمات أخرى (مثل لجنة الهلال الأحمر الدولية والصليب الأحمر السوري) سعياً إلى إنهاء العنف وتيسير تسليم المساعدات الإنسانية والنهوض بحل سياسي. وسييسر المبعوث الخاص ويدعم جهود فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، خاصة من خلال مكتب المبعوث الخاص في دمشق؛

(ج) مواصلة الأنشطة في إطار بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والاستفادة من نتائج مؤتمر جنيف الأول والثاني المعنيين بسوريا اللذين عقدا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، على التوالي، ومن المشاورات المعمقة التي أجريت في جنيف في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥ مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات المعنية السورية وغير السورية، من أجل تفعيل وتجسيد عناصر بيان جنيف وتحديد خارطة طريق للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بقيادة سورية؛

(د) تقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

١٥٠ - ويرد أدناه بيان الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الجدول ٢٠

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التوصل، عن طريق وسائل سلمية وجامعة، إلى تسوية سياسية سلمية بقيادة سورية للأزمة في الجمهورية العربية السورية، تلي تطلعات الشعب السوري المشروعة في التمتع بالكرامة والحرية والعدالة، وفق مبدأي المساواة وعدم التمييز

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدّم في مسار التوصل إلى وقف أعمال العنف وإيجاد حل سياسي شامل للتراع	(أ) زيادة عدد اتفاقات وقف إطلاق النار/الاتفاقات المحلية المُفضية إلى وقف الأعمال العدائية بين الأطراف السورية والوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٥ العدد المقدّر لعام ٢٠١٥: ١٥ العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٢٠
(ب) إجراء عملية سياسية جامعة بقيادة سورية في بيئة آمنة تتيح تحقيق الانتقال السياسي وتهدف إلى الاستجابة الفعالة لتطلعات الشعب السوري وشواغله المشروعة	(ب) '١' زيادة مشاركة ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطراف جماعات المعارضة السورية في عملية سياسية تتسم بالمصداقية والشمول، باستثناء الجماعات المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية الناشطة في الجمهورية العربية السورية مقاييس الأداء عدد الاجتماعات: العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٣٠ العدد المقدّر لعام ٢٠١٥: ١٥٠ العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ١٠٠
'٣' التوصل إلى وضع خارطة طريق أو إلى إبرام اتفاق بشأن إيجاد حلّ يلبي الإرادة والتطلعات المشروعة للشعب السوري ويكفل الاحترام الكامل	

لحقوقه الأساسية

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

العدد المقدّر لعام ٢٠١٥: ١

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ١

(ج) إحراز تقدم صوب تحسين حالة حقوق الإنسان (ج) زيادة عدد المشاورات مع الأطراف السورية من أجل تيسير عملية الإفراج عن المحتجزين والسجناء ممن لهم صلة بالأحداث التي وقعت منذ آذار/مارس ٢٠١١

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٤٠

العدد المقدّر لعام ٢٠١٥: ٥٠

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٥٠

(د) تيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى من (د) ارتفاع النسبة المئوية للأشخاص المحتاجين الذين تصلهم المساعدة الإنسانية الدولية يحتاجونها

مقاييس الأداء

النسبة الفعلية لعام ٢٠١٤: ٨٠ في المائة

النسبة المقدّرة لعام ٢٠١٥: ٧٤ في المائة

النسبة المستهدفة لعام ٢٠١٦: ١٠٠ في المائة

النواتج

- بذل مساع حميدة وتنظيم مشاورات ومفاوضات مع جميع الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية المعنية بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، وكذلك تيسير الاجتماعات المباشرة وغير المباشرة بين ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وكل أطراف الجماعات السورية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، للتوصل إلى اتفاق من أجل إنهاء النزاع وطرح حل سياسي مقبول لجميع الأطراف المعنية (١٠٠)

- مساعدة الأطراف السورية على التفاوض بشأن الترتيبات المحلية لوقف إطلاق النار وتنفيذها (٢٠)
- إجراء زيارات منتظمة إلى الجمهورية العربية السورية وإلى بلدان أخرى من أجل التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية (٣٠)، تشمل القيام بزيارات ميدانية منتظمة داخل البلد إلى مناطق مختلفة بما في ذلك المناطق المحاصرة والمناطق التي يشملها وضع وتنفيذ الاتفاقات المحلية (٢٠)
- عقد حلقات عمل لتدريب الأطراف المعنية على العمليات التفاوضية (٤)
- تقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، وكذلك إلى جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى والأوساط الدبلوماسية بشأن الحالة السياسية والأمنية في الجمهورية العربية السورية، وما يبذله المبعوث الخاص من جهود (٨)
- الاضطلاع بمبادرات لإذكاء الوعي العام، بما في ذلك الإدلاء ببيانات عامة تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وفسح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (١٢)
- تقديم الدعم الدبلوماسي إلى وكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى إيصال المساعدات إلى المحتاجين في الجمهورية العربية السورية

العوامل الخارجية

١٥١ - سيتحقق الهدف شريطة تعاون جميع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين بالكامل مع المبعوث الخاص.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٤ - ٢٠١٥			الاحتياجات لعام ٢٠١٦						
	الاعتمادات	التقديرية	النفقات	المجموع	غير المتكررة	الميزانية المعتمدة الفرق لعام ٢٠١٥				
								الفرق	الاحتياجات	الفرق
تكاليف الموظفين المدنيين	١٣ ٥٣٧,١	١٢ ٨٨٠,٥	٦٥٦,٦	٨ ٢٧٨,٠	—	٧ ٠٠٥,٥	١ ٢٧٢,٥			
التكاليف التشغيلية	٧ ٩٩١,٦	٨ ٥٧٣,١	(٥٨١,٥)	٣ ٩٣٣,٦	٩٩,٥	٣ ٨٧٢,٢	٦١,٤			
المجموع	٢١ ٥٢٨,٧	٢١ ٤٥٣,٦	٧٥,١	١٢ ٢١١,٦	٩٩,٥	١٠ ٨٧٧,٧	١ ٣٣٣,٩			

[illegible]

١٥٢ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً إلى الانخفاض الذي يعكس التكاليف الفعلية للموظفين استناداً إلى درجات شاغلي الوظائف الحاليين داخل الرتب ومركزهم من حيث الإعالة، وتقابله جزئياً زيادة في تكاليف الإيجار.

١٥٣ - وتصل الاحتياجات التقديرية لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لسوريا لعام ٢٠١٦ إلى ١٢ ٢١١ ٦٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف الموظفين المدنيين (٨ ٢٧٨ ٠٠٠ دولار) في ٨٠ وظيفة (١) وكيل أمين عام و ١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢ و ٢ مد-١ و ٦ ف-٥، و ١١ ف-٤ و ٧ ف-٣، و ١٣ من فئة الخدمة الميدانية و ٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) و ٢٩ من الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (٣ ٩٣٣ ٦٠٠ دولار) وتشمل تكاليف الاستشاريين (٢٠٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٦٩ ٩٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١ ٧٢٣ ٠٠٠ دولار)، والنقل البري (٢٨٨ ٤٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٥٤ ٨٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٥٦ ٥٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٤١ ٠٠٠ دولار).

١٥٤ - وسيظل عدد الوظائف المقترحة لمكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠١٦ في حدود ٨٠ وظيفة. وسيتألف العنصر الفني للبعثة من ٣٢ وظيفة منها (أ) وظيفتان سيكون مقرهما في بروكسل (١ وكيل أمين عام و ١ مساعد خاص برتبة ف-٤)؛ (ب) و ١٤ سيكون مقرهما في جنيف (١ أمين عام مساعد و ٢ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ج) و ١٣ سيكون مقرهما في دمشق (١ مد-٢ و ٢ ف-٥ و ٤ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية)؛

(د) و ٣ سيكون مقرها في نيويورك (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

١٥٥ - وسيتألف عنصر الدعم من ١٣ وظيفة منها (أ) ٥ سيكون مقرها في جنيف (١ ف-٥، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) و ٨ سيكون مقرها في دمشق (١ ف-٤، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ من الرتبة المحلية).

١٥٦ - وسيتألف عنصر الأمن من ٣٥ وظيفة ستكون كلّها في دمشق (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٨ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٤ من الرتبة المحلية).

١٥٧ - وبالنسبة لعام ٢٠١٦، تقترح التغييرات التالية في ملاك الموظفين:

(أ) إلغاء وظيفة المتحدث الرسمي في جنيف برتبة ف-٥ مقابل وظيفة جديدة من الرتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون السياسية من أجل زيادة القدرة الفنية في جنيف، بما يتناسب مع مستوى المسؤوليات، لكي يتسنى توسيع نطاق التواصل والاتصالات مع المحاورين السوريين والمنظمات الدولية ومراكز الفكر ذات الصلة. وفي سياق علاقاته الدبلوماسية وكجزء من مسعى أكثر منهجية لتوسيع نطاق تواصله واتصالاته مع مجموعة أكثر تنوعاً من المحاورين السوريين والمنظمات الدولية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأوروبي والعديد من مراكز الفكر الدولية والإقليمية التي تنتج مادة تحليلية مفيدة، يحتاج مكتب المبعوث الخاص إلى الوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون السياسية خاصة من أجل التواصل بشكل فعال مع عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني السورية فضلاً عن تطوير وتعهد العلاقات البناءة مع الاتحاد الأوروبي ومختلف الهيئات الفنية التابعة له (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وإدارة المعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، والمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي)؛

(ب) نقل وظيفة برتبة ف-٤ لموظف لشؤون الإعلام من دمشق إلى جنيف. ففي ضوء زيادة التفاعل السياسي في جنيف المتوخاة في عام ٢٠١٦، بما في ذلك إنشاء الأفرقة العاملة، سيحتاج المبعوث الخاص إلى دعم في الوقت المناسب في إصدار البيانات الصحفية، والاتصال مع الصحافة الإقليمية والدولية ورصد التغطية الإعلامية؛

(ج) نقل وظيفة برتبة ف-٤ للمساعد الخاص للمبعوث الخاص من جنيف إلى بروكسل، من أجل ضمان الدعم المستمر والمنتظم للمبعوث الخاص في بروكسل؛

(د) إعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف-٣ لمستشارين عسكريين من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤؛ ذلك أن نسق وتعقيد عمليات وقف إطلاق النار والاتفاقات المحلية بشأن

وقف أعمال القتال في الجمهورية العربية السورية ما برحا يتزايدان باطراد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ويُتوقع استمرار الزيادة في عام ٢٠١٦، مثلما لوحظ في الأشهر الأخيرة على أرض الواقع. وكما هو مبين في الإطار القائم على النتائج، تم التوصل في عام ٢٠١٤ إلى خمسة اتفاقات جديدة من هذا القبيل كان للمكتب دور فيها، ويقدر أن يتم التوصل إلى ١٥ اتفاقاً آخر في عام ٢٠١٥، ويتوخى ٢٠ اتفاقاً إضافياً في عام ٢٠١٦. ومع الزيادة الكبيرة التي يشهدها انخراط المكتب في تلك الأنشطة، فإن وظيفتي المستشارين العسكريين اللذين تطلب منهما مختلف أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية المساعدة تحتاحان إلى مستوى أعلى من الدراية والخبرة العسكرية ومهارات أقوى في مجالي الوساطة والتفاوض لغرض اتفاقات وقف إطلاق النار؛ وقدرة على بناء الثقة بين الأطراف؛ ومعرفة وفهم دقيقين للنزاع نفسه. هذا علاوة على مهام الاتصال وإعداد التقارير التي كان يُضطلع بها في الفترات السابقة، لذلك تدعو الحاجة إلى خبرة في هذا المجال من مستوى وظيفي ورتبة أعلى.

١٥٨ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساساً إلى تطبيق معدل شغور لعام ٢٠١٦ أدنى من المعدل الموافق عليه لعام ٢٠١٥.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٥٩ - في عام ٢٠١٥، استخدمت موارد خارجة عن الميزانية مقدرة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم المشاورات التي أجراها المبعوث الخاص في جنيف، والتي شملت اجتماعات مع أكثر من ٧٠ كياناً سورياً وكذلك الجهات المعنية الإقليمية والدولية الرئيسية. وفي عام ٢٠١٦، سيجري دعم عمل مكتب المبعوث الخاص من خلال الصندوق الاستثماري لدعم إدارة الشؤون السياسية، الذي سيوفر أموالاً إضافية لتغطية الأنشطة غير المتوقعة أو التي وسّع نطاقها خلال العام. وعلى وجه الخصوص، سيقدم الصندوق الاستثماري الدعم لعقد اجتماعات بين الجهات المعنية الدولية والإقليمية، واجتماعات الممثلين السوريين المحليين وعمل الخبراء الاستشاريين. ومن المتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٦. وفي الوقت الحاضر، لا توجد وظائف ممولة من خارج الميزانية تقدم الدعم لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لسوريا.

حاء - مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان

(٧٠٠ ١٢٤ ١ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٦٠ - أُشئى مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١ في أعقاب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2011/474) و (S/2011/475). ويدعم المكتب إقامة علاقات جوار طيبة وسلمية بين السودان وجنوب السودان والمحافظة على هذه العلاقات عن طريق دوره في بذل المساعي الحميدة باسم الأمين العام. ويشمل هذا الدور التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي أهاب فيه المجلس بالسودان وجنوب السودان إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة، بما في ذلك: (أ) طرائق لتنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل التي لا تزال معلقة، (ب) والترتيبات الرئيسية لما بعد الانفصال الحاسمة بالنسبة لإقامة علاقات جوار طيبة بين الطرفين.

١٦١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّعت حكومتا السودان وجنوب السودان تسعة اتفاقات في أديس أبابا تم التوصل لها بفضل وساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وبدعم وثيق من مكتب المبعوث الخاص. وفي اتفاق التعاون الشامل، التزم الطرفان مجددا بالمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين متجاورتين في السودان وجنوب السودان تتوافر فيهما مقومات البقاء وتتعاونان مع بعضهما لتحقيق هذا الغرض. وشملت الاتفاقات الإضافية الثمانية ترتيبات بشأن النفط، والتجارة، والأعمال المصرفية، وبعض المسائل الاقتصادية، والمعاشات التقاعدية، والمسائل المتعلقة بالحدود، ووضع رعايا كل بلد لدى الآخر، وبشأن الترتيبات الأمنية.

١٦٢ - وبالرغم من تفعيل الآليات المتوخاة في الاتفاقات، لم يُحرز تقدم يُذكر في تنفيذ جوانبها الرئيسية والاستفادة من الآليات المتفق عليها في معالجة القضايا العالقة. ولا يزال الخلاف بين الحكومتين على إحداثيات خط الوسط من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وتبادل الاتهامات بينهما بشأن تقديم الدعم للجماعات المتمردة في كل من البلدين يعوق التقدم فيهيئة بيئة آمنة ومستقرة على طول الحدود المتنازع عليها.

١٦٣ - وعلاوة على ذلك، بالرغم من الانخراط الحازم والدبلوماسية المكوكية بين الحكومتين، لم يُحرز أي تقدم بشأن الترتيبات المؤقتة في منطقة أبيي ووضعها النهائي. وفيما يتعلق بالتزاع الدائر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، قدم فريق

الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الدعم عن كئب لمكتب المبعوث الخاص، ويسر خمس جولات من المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في عام ٢٠١٤. وحقق الطرفان تقدما كبيرا؛ فقد اتفقا خاصة على أجزاء مهمة من مشروع اتفاق إطارى. ولكنهما لم يتمكنا من اختتام المفاوضات بسبب الخلافات حول قضايا مبدئية، بما في ذلك طلب من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال لضمان وجود صلة مع المفاوضات المتزامنة الجارية بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور بشأن وقف أعمال القتال في دارفور. وقد يسر هذه الأخيرة أيضا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بالتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب المبعوث الخاص، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعُلفت تلك المفاوضات عندما تعذرت تسوية الخلافات بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور بشأن جدول الأعمال.

١٦٤ - ولا تزال النزاعات الداخلية في كلا البلدين تستأثر باهتمام الحكومتين وقد عرقلت التقدم في علاقتهما الثنائية. لذلك واصل مكتب المبعوث الخاص جهوده، بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل مساعدة السودان وجنوب السودان على معالجة أوضاعهما الداخلية. وشملت تلك الجهود ما يلي: (أ) تشجيع الأعمال التحضيرية لإجراء حوار وطنى في السودان، (ب) وزيادة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمى للأزمة في جنوب السودان.

١٦٥ - ودعا الرئيس البشير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حوار وطنى في السودان. وفي أعقاب ذلك، قامت لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة بوضع واعتماد خارطة طريق للحوار الوطنى في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقّع ممثلون عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطنى والحركات المسلحة اتفاقا بشأن شروط وخطوات الحوار الوطنى، يسره فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومكتب المبعوث الخاص. ولكن الأعمال التحضيرية الأخرى لإطلاق الحوار الوطنى توقفت بسبب عدم وجود بيئة مؤاتية لإجراء حوار وطنى شامل وذى مصداقية وبسبب قرار الحكومة المضى قدما في إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالرغم من إدانة جميع الجهات المعنية بالتنمية إلى المعارضة.

١٦٦ - وفي جنوب السودان، واصلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تيسير المحادثات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تم توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش

الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض). بيد أن القتال على الأرض استمر. وبعد توقيع الاتفاق، ركز فريق الوساطة على التوسط في اتفاق لتقاسم السلطة بين رئيس جنوب السودان وزعيم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض) كأساس لتسوية شاملة للتراع.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٦٧ - بطلب من الطرفين، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، يواصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ تيسير عملية التفاوض بين السودان وجنوب السودان. وسيواصل مكتب المبعوث الخاص، بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تنسيق جهوده مع الهيئة والاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء في التوسط بين أطراف التراع في جنوب السودان.

١٦٨ - وسيعمل المبعوث الخاص بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع رؤساء بعثات كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول المجاورة والبلدان المانحة وأعضاء مجلس الأمن لكفالة استدامة وفعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل توطيد السلام والاستقرار بين البلدين وداخل كل منهما.

١٦٩ - ولا يزال التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في المنطقة يمثل أولوية أيضا، مثلما يتضح ذلك من التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسألة وصول المساعدة الإنسانية إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وسيظل مكتب المبعوث الخاص يتلقى الدعم الإداري من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وكذلك من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، في الخرطوم وجوبا، على التوالي.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٧٠ - من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، واصل مكتب المبعوث الخاص بهمة اتصالاته مع كبار المسؤولين في كلا البلدين للتشجيع على إيجاد تسوية للمسائل المعلقة من اتفاق السلام الشامل، والسعي إلى وضع ترتيبات لتعزيز العلاقات الثنائية ومعالجة النزاعات الداخلية ذات الصلة التي يشهدها البلدان والتي تشكل عائقا أمام تطبيع العلاقات الثنائية. وتعاون المكتب أيضا مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والهيئة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقدم دعمه إليهما، بطرق منها تقديم تحليلات وآراء لمعالجة العقبات التي تعترض عمليات التفاوض الجارية.

١٧١ - وبالنسبة إلى المسألتين المعلقتين الرئيسيتين من اتفاق السلام الشامل، يظل التقدم ضئيلاً. وفيما يتعلق بمنطقة أبيي، لم تحرز حكومتا السودان وجنوب السودان أي تقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أو في تسوية الوضع النهائي للإقليم. غير أنه نتيجة للاتصالات الواسعة التي قام بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومكتب المبعوث الخاص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، مع أصحاب المصلحة المعنيين، اجتمعت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ للمرة الأولى منذ نحو عامين واتفقت على عقد اجتماع لشيوخ القبائل من أجل تعزيز الحوار بين القبائل في أبيي. وبعد أن عُلقت في أواخر عام ٢٠١٤ المحادثات بشأن وقف الأعمال العدائية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، واصل مكتب المبعوث الخاص والفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ اتصالاتهما مع الطرفين المتنازعين وسائر أصحاب المصلحة المعنيين كي يتسنى استئناف المفاوضات في المستقبل القريب. وقام أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بزيارة إلى الخرطوم في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ لمقابلة مسؤولين كبار في الحكومة والمعارضة بهدف تحديد موقفيهما من وقف الأعمال العدائية في المنطقتين وفي دارفور، وكذلك موقفيهما من الحوار الوطني وآفاق المستقبل.

١٧٢ - وتواصل بذل الجهود الرامية إلى التشجيع على إجراء حوار وطني حقيقي في السودان؛ وفي آذار/مارس ٢٠١٥، دعا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بتأييد من مكتب المبعوث الخاص، إلى أن يُعقد قبل بدء الحوار الوطني اجتماع بين الحكومة، وأعضاء المعارضة السياسية، والحركات المسلحة، وممثلي المجتمع المدني لمناقشة المسائل الإجرائية المتعلقة بالحوار الوطني. إلا أن الاجتماع عُلّق بسبب اتخاذ حزب المؤتمر الوطني الحاكم وحلفائه قراراً بعدم حضوره.

١٧٣ - ورغم ما قامت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من اتصالات متواصلة مع جنوب السودان وضغط مستمر عليه، لم يتمكن رئيس جنوب السودان وقائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض) من التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية. ونتيجة لذلك، اتفق قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، على توسيع نطاق آلية الوساطة لتشمل، بالإضافة إلى هذه الهيئة، الاتحاد الأفريقي، ودول المجموعة الثلاثية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية) والصين والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في إطار ما يشار إليه الآن بعبارة "الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية". وفي الوقت نفسه، عمل فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إعداد نص توافقي لاتفاق السلام الشامل، قدموه إلى أعضاء الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ لإبداء تعليقاتهم وآرائهم. وعقب مشاورات فيما بين أعضاء الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن النص المقترح، سُلّم مشروع اتفاق توافقي منقح إلى أصحاب المصلحة من جنوب السودان في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. واستؤنفت المفاوضات بشأن النص التوافقي في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ في أديس أبابا، وأفضت إلى توقيع ريك ماسار تيني، زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبقان أموم، ممثل حركة قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان قادة (المحتجزون السابقون)، على الاتفاق في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. ووقع على الاتفاق أيضا رئيس جنوب السودان، الذي كان قد طلب المزيد من الوقت للتشاور مع من يمثلهم، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ في جوبا بحضور قادة من إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا، وإن أشفعه بقائمة تضم ١٦ تحفظا.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١٧٤ - ستركز الجهود التي سييذلها مكتب المبعوث الخاص على حل المسألتين المعلقتين الرئيسيتين في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وهما: وضعُ الترتيبات المؤقتة لعملية تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي والاتفاق على هذه العملية، والتراعُ القائم في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بالسودان. وسيواصل المكتب أيضا دعم الجهود الساعية إلى التوصل إلى اتفاق لوضع جدول زمني لترسيم الحدود وآلية لتسوية التراع للمناطق الحدودية المتنازع عليها. وستظل الاتصالات المتواصلة للمبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة في كلا البلدين ذات أهمية لتحقيق استقرار الوضع الأمني، وإيجاد حل دائم لهذه المسائل في نهاية المطاف.

١٧٥ - وسيواصل المبعوث الخاص أيضا العمل على تحقيق السلام والاستقرار وتوطيدهما بين السودان وجنوب السودان وداخل كل من البلدين. وسيستقل المبعوث الخاص بانتظام بين السودان وجنوب السودان، وسيسافر إلى بلدان المنطقة وغيرها من المواقع ذات الصلة لإجراء المشاورات اللازمة.

١٧٦ - وسيواصل مكتب المبعوث الخاص دعم الجهود المبذولة، بما فيها تلك التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لإنهاء النزاعات المتعددة في السودان بواسطة عملية شاملة تنطوي على إجراء حوار حقيقي ذي مصداقية. وسيشارك المبعوث

الخاص في جميع جولات المفاوضات التي ستُعقد تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وسيواصل المبعوث الخاص العمل، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على تقديم الدعم في مجال الوساطة لتنفيذ اتفاق السلام.

١٧٧ - ويرد أدناه بيان بهدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء الخاصة بها.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم عملية المفاوضات لتوطيد السلام وتحقيق الاستقرار بين السودان وجنوب السودان وداخل كل من البلدين من خلال المشاركة السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ أحكام الاتفاقات الثنائية	(أ) '١' إنشاء إدارة منطقة أبيي مقاييس الأداء الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا التقديرات لعام ٢٠١٥: لا الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم
(ب) '٢' انسحاب القوات المسلحة وقوات الشرطة بالكامل من منطقة أبيي مقاييس الأداء الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا؛ بعد التوقيع على الاتفاق، سحبت كلتا الحكومتين بعضاً من القوات المسلحة وقوات الشرطة التابعة لها من منطقة أبيي التقديرات لعام ٢٠١٥: لا الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم	
(ج) '٣' تفعيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وإنشاء الكامل للمنطقة الحدودية	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الآمنة المتروعة السلاح

مقاييس الأداء

الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

٤' وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان

مقاييس الأداء

الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

٥' إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان

مقاييس الأداء

الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

(ب) إتمام المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان (ب) ١' التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان لوضع جدول زمني لترسيم الحدود وإنشاء آلية لتسوية التراع للمناطق المتنازع عليها

مقاييس الأداء

الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢' التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان بشأن العملية المفضية إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي

مقاييس الأداء

عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

(ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان (ج) ١' التنفيذ الفعال وفي حينه لاتفاق السلام التوفيقي المتعلق بإيجاد تسوية للتزاع في جنوب السودان

مقاييس الأداء

الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

٢' إجراء حوار وطني في السودان يشمل الجميع وله مصداقية

مقاييس الأداء

الإنجازات الفعلية في عام ٢٠١٤: لا

التقديرات لعام ٢٠١٥: لا

الهدف المنشود لعام ٢٠١٦: نعم

النواتج

- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع سلطات السودان وجنوب السودان وأطراف معنية أخرى بشأن جميع المسائل المتعلقة بما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية؛ (ب) وإتمام المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بين السودان وجنوب السودان؛ (ج) وتوطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان (٦ زيارات إلى كل من السودان وجنوب السودان)

- إسداء المشورة أو تقديم المساعدة التقنية من خلال الاجتماعات والمشاورات التي تعقد دورياً مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن ما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية؛ (ب) وإتمام المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان؛ (ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان (١٢ اجتماعاً/مشاورة)
- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع دول أعضاء رئيسية، منها دول المنطقة والدول المجاورة، من أجل وضع نُهج مشتركة وتعزيزها (١٢ اجتماعاً/مشاورة)
- إحاطات فصلية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن يقدمها المبعوث الخاص بشأن مختلف القضايا ذات الصلة (٤)

العوامل الخارجية

١٧٨ - يُتوقع أن يتحقق الهدف المحدد شريطة استمرار الإرادة السياسية الموجودة حالياً لدى الزعيمين ولدى طائفتيهما، واقتران ذلك بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥						الاحتياجات لعام ٢٠١٦		
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	غير المتكررة	الاحتياجات لعام ٢٠١٥	مجموع		الفروق (٢٠١٦-٢٠١٥)
							(٦)	(٥)	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	(٨)=(٥)-(٦)	(٩)=(٧)-(٨)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ١١٦,٦	١ ٨٣٤,٥	٢٨٢,١	١ ١٥٩,٨	-	١ ٠٧٧,٩	٨١,٩	-	٨١,٩
التكاليف التشغيلية	٥٥٧,٢	٥١٦,٦	٤٠,٦	٢٥٢,٩	٢,٤	٢٥٠,٦	٢,٣	٢,٤	٠,١
المجموع	٢ ٦٧٣,٨	٢ ٣٥١,١	٣٢٢,٧	١ ٤١٢,٧	٢,٤	١ ٣٢٨,٥	٨٤,٢	٢,٤	٨٤,٢

[illegible]

١٨٠ - وتصل الموارد المقترحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١ ٤١٢ ٧٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الثماني (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ١ من الرتبة المحلية) (١ ١٥٩ ٨٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٢٥٢ ٩٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (١٨٧ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١١ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (٦ ٦٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٧ ٠٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣ ٥٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٤ ٦٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٢ ٧٠٠ دولار).

15-14979

١٨٢ - وشددت الجمعية العامة، في الفقرة ١١ من الجزء الرابع من قرارها ٢٦٢/٦٩، على أن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان كيانان منفصلان يضطلع كل منهما بمسؤوليات محددة، وأن الترتيب الحالي للقيادة المشتركة يحتاج إلى إعادة نظر، وطلبت إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده للتعجيل بتعيين رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص لدى الاتحاد الأفريقي، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة.

١٨٣ - وقد استعرض الأمين العام ترتيب القيادة المشتركة، ويرى نتيجة لذلك أنه يجب معالجة الحالة الشاذة المتمثلة في تولي وكيلين للأمين العام رئاسة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في حين أن الممثل الخاص للأمين العام لدى المنظمة القارية من رتبة أقل (أمين عام مساعد). وفي ضوء هذه الاعتبارات، عيّن الأمين العام، في أيار/مايو ٢٠١٣، هانلي منكريوس رئيساً لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وممثلاً خاصاً للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي برتبة وكيل أمين عام وطلب إليه أن يواصل أداء مهمته كمبعوث خاص إلى السودان وجنوب السودان (برتبة وكيل أمين عام أيضاً) والقيام بالمساعي الحميدة باسم الأمين العام في شرق أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي.

١٨٤ - وبالنظر إلى المسؤوليات المحددة لهذه الكيانات، أدرج الأمين العام في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ طلباً برفع رتبة وظيفة رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من رتبة أمين عام مساعد إلى وكيل أمين عام، في حدود الموارد العامة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/70/6 (Sect. 3)، الفقرة ٣-١٥٦).

١٨٥ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساساً إلى زيادة في التكاليف العامة للموظفين الدوليين وزيادة في مرتبات الموظفين الوطنيين تعكس درجات شاغلي الوظائف الحاليين داخل الرتب.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨٦ - لم تُنَح للمكتب موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٥ ولا يُتوقع أن تتاح له في عام ٢٠١٦.

طاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل

(٣ ٨٦٥ ٠٠٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٨٧ - رحب مجلس الأمن، في قراره ٢٠٧١ (٢٠١٢) بتعيين المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل ليحشد الجهود الدولية، وينسق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ورحب مجلس الأمن بالاستراتيجية (انظر S/2013/354) في البيان الرئاسي الصادر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/10). ومنذئذ، ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجهات أخرى، لا تزال الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في منطقة الساحل متقلبة بسبب آثار النزاع الليبي، والتوسع الإقليمي لتمرّد جماعة بوكو حرام، وهشاشة عملية السلام في مالي. وتستدعي الحالة التزاماً أقوى من حكومات المنطقة بتحسين الحوكمة والعمل على زيادة التعاون الإقليمي لأغراض التنمية والأمن. وتستدعي الحالة أيضاً إدخال المزيد من التعديلات على تنفيذ الاستراتيجية، وتكثيف المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها كي يتسنى توجيه الدعم وتنسيقه على نحو أفضل.

١٨٨ - وأدى النزاع في ليبيا إلى زيادة تدفق الأسلحة الصغيرة إلى منطقة الساحل، وتكاثر الجماعات المسلحة، وانتشار الجريمة المنظمة، مما فيها الاتجار بالمخدرات والبشر. وتُوفر الأراضي الليبية ملاذاً آمناً للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية الناشطة في منطقة الساحل. وعلى غرار ذلك، يتيح النزاع الدائر في مالي للجماعات المسلحة فرصاً لإقامة علاقات مع عصابات إجرامية لأغراض التزوّد بالأسلحة وتبادل المقاتلين وتدريبهم والاتجار بالمخدرات. وتسبب تمرد جماعة بوكو حرام في حدوث أزمة إنسانية ذات أبعاد مروعة في منطقة الساحل، إذ فرّ مئات الآلاف من ديارهم طالبين اللجوء وانتقل شتّى الهجمات العنيفة إلى البلدان المجاورة. فقد شنت جماعة بوكو حرام هجمات في بلدان منطقة الساحل كشاد والنيجر، حيث تستغل شبكات التجنيد التابعة لها الشباب الفقراء والعاطلين عن العمل، في ظل انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الإنمائية والاجتماعية، وزيادة التعصب والتطرف الديني العنيف.

١٨٩ - وتشكل منطقة الساحل أيضاً موطن أو نقطة عبور آلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا من الساحل الليبي على متن قوارب غير سليمة. ويتعرض الكثير من هذه القوارب للغرق باستمرار، مما يفضي إلى مصرع آلاف المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

١٩٠ - وأعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل (S/PRST/2014/17)، وأدان نزعات التطرف العنيف التي يشهدها العالم، ودعا في قراره ٢١٧٨ (٢٠١٤) الدول الأعضاء إلى منع تنقل الإرهابيين والمقاتلين إلى مناطق النزاع ومنها.

١٩١ - وتُسهّم الخصائص الديمغرافية لمنطقة الساحل هي أيضا في التحديات السائدة في المنطقة، فالفئات الشبابية تشكل الأغلبية الساحقة من السكان. واقتقارُ الشباب إلى التعليم وإقصاؤهم من النسيج الاجتماعي والاقتصادي ومن النظام السياسي يجعلهم عرضة للالتحاق بالجماعات الإجرامية والإرهابية، ولتلاعب المتطرفين السياسيين أو الدينيين بهم بسهولة.

١٩٢ - ويتطلب تنوُّع هذه التحديات وطابعها عبر الوطني نهجاً وحلاً يتجاوزان الحدود الوطنية. ولذلك، تعتزم الأمم المتحدة وشركاؤها زيادة الدعم المقدم إلى المنظمات الإقليمية والدول بواسطة برامج تهدف إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية وسيادة القانون ومكافحة نزعة التعصب ونزعة التطرف العنيف في منطقة الساحل. ويجب عليها أيضا تعزيز فرص العمل والتعليم المتاحة على الصعيد الإقليمي للشباب والنساء، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز مشاركة بلدان المنطقة في منع الهجرة غير المشروعة منعاً مستداماً. وفي نفس الوقت، من المهم معالجة المسائل الإنسانية العاجلة كتلبية احتياجات مئات الآلاف من اللاجئين، وتعزيز فرص الحصول على الغذاء، والتصدي لسوء التغذية.

١٩٣ - وخلال عام ٢٠١٤، قام مكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل باتصالات مكثفة مع بلدان المنطقة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية بغرض إقامة شراكات وتعزيز الإمساك بزمام المبادرة من أجل تيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقامت المبعوثة الخاصة باتصالات أيضا مع الشركاء الدوليين لتعزيز الاتساق في استجابة المجتمع الدولي، ولتحسين تنسيق الأنشطة. وقد تم ذلك أساساً بواسطة منبر التنسيق لمنطقة الساحل، وأمانته الفنية، التي يشترك في رئاستها المبعوث الخاص وممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل. وييدي النظراء الإقليميون والدوليون رغبة متزايدة في إقامة شراكات مع الأمم المتحدة للتصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل، مما أسفر عن مبادرات مشتركة هامة، كإنشاء المنتدى الإقليمي للمرأة في منطقة الساحل، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبتيسير من المبعوثة الخاصة إلى منطقة الساحل، وقعت بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر إعلاناً إقليمياً لمكافحة نزعة التعصب ونزعة التطرف العنيف في منطقة الساحل. وأشار الإعلان إلى إنشاء خلية إقليمية تُعنى بالوقاية من التعصب بدعم من الأمم المتحدة، وإنشاء آلية للإنذار المبكر برعاية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر).

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٩٤ - عمل مكتب المبعوث الخاص على تعزيز اتباع الأمم المتحدة لنهج إقليمي في معالجة التحديات السائدة في المنطقة، وعلى المساعدة في ضمان أن يشكل هذا النهج الإطارَ الشامل لجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المقرر. ويتطلب ذلك زيادة التقارب بين جميع الأطر البرنامجية، والمزيد من الدعم لإعداد المشاريع الإقليمية وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، مهدت المساعي الحميدة للبعثة الخاصة الطريق لإعداد مشاريع إقليمية، وستواصل قيادة الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لحشد التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع.

١٩٥ - وعمل مكتب المبعوث الخاص على تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين من أجل وضع مبادرات إقليمية لمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجه المنطقة. وما برح المكتب يشجع التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. ووجهت المبعثة الخاصة عمل كيانات الأمم المتحدة التي تعقد اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للاستراتيجية المعنية بالحوكمة والأمن والقدرة على الجاهزة، وترأست اجتماعات اللجنة التوجيهية التي تجمع بين جميع الكيانات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك المنسقون المقيمون والبعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التخطيط حالياً لمنهجية تقديم التقارير الإقليمية للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها في منطقة الساحل، ومنها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية.

١٩٦ - ويتقاسم مكتب المبعوث الخاص، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، نفس وحدة دعم البعثات الموجودة في دكا في ما يخص الخدمات الإدارية، بما في ذلك توفير خدمات النقل الجوي والبري، وإدارة الموارد البشرية، والخدمات المتعلقة بالسفر، وخدمات الميزانية والخدمات المالية، وإدارة المباني. كما يجري التشارك أيضاً في استخدام الوظائف الأخرى، كالأمن والإعلام، على أساس تقاسم التكاليف. ولا يزال مكتب المبعوث الخاص يتشارك في استخدام طائرة ثابتة الجناحين مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لأغراض السفر داخل المنطقة.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٩٧ - في عام ٢٠١٥، نجحت المبعوثة الخاصة في حشد الإرادة السياسية لبلدان المنطقة للتعاون مع الأمم المتحدة على تنفيذ الاستراتيجية وإجراء تغييرات لتذليل التحديات التي تواجه منطقة الساحل. ويسرت المبعوثة الخاصة إقامة شراكات بين الأمم المتحدة ومجموعة البلدان الساحلية الخمسة لوضع مشاريع لتذليل التحديات الإقليمية الشاملة لعدة قطاعات، كالجهود التي بذلت للتصدي للتعصب في المنطقة، والحد من الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة، وتحسين التعاون الأمني. وعلاوة على ذلك، أدت أنشطة الدعوة المتواصلة لدى بلدان المنطقة إلى تعزيز الالتزام من خلال التعاون الإقليمي بتذليل التحديات الكأداء التي تواجه المنطقة.

١٩٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتفقت البلدان الخمسة ذات الأولوية بالنسبة للاستراتيجية - وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، التي يطلق عليها اسم مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل - على زيادة التعاون الإقليمي وتوسيع نطاقه، وأعربت عن استعدادها للدخول مع الأمم المتحدة في شراكة لتنفيذ عدة مشاريع ومبادرات كالمشاريع الرئيسية التسعة التي حددت بالاشتراك مع مجموعة الخمسة. ونتيجة للمسااعي الحميدة للمبعوثة الخاصة ودور الدعوة الذي قامت به، اتفقت بلدان المنطقة في إعلان موقع في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، على تنفيذ تدابير محددة للتصدي للتعصب والتطرف العنيف، من خلال بناء قدرة مؤسسات الدولة على التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، ووضع تدابير للتصدي لتمويل الجماعات المتطرفة، ووضع برامج لاجتثاث الفكر المتطرف تنفذ في السجون وأماكن الاحتجاز. وبالإضافة إلى مكافحة التطرف، هناك جهود جارية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان مجموعة الخمسة عن طريق إنشاء منتدى للتعاون الأمني، بدعم من الأمم المتحدة. وقامت المبعوثة الخاصة أيضا بدور رائد في إنشاء منتدى المرأة لمنطقة الساحل الرامي إلى تعزيز مشاركة المرأة في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه المنطقة، بما في ذلك مكافحة التطرف، وتحسين القدرة على التعافي الاقتصادي ومواءمة الأطر القانونية.

١٩٩ - وبغية ضمان الاتساق وتجنب الازدواجية في الاستراتيجيات والمبادرات المتعددة الجاري تنفيذها في المنطقة، عزز مكتب المبعوث الخاص فعالية آليات التنسيق. ومن ثم، فإن الدعم المستمر الذي تقدمه المبعوثة الخاصة إلى منتدى التنسيق الوزاري وفريق الاتصال للشركاء الدوليين لمنطقة الساحل يؤدي دورا كبيرا في تعزيز الاتساق والتعاون وتحديد الثغرات وتعزيز رسم خريطة التدخلات في المنطقة. وسعيا إلى تعزيز التنسيق القطاعي المفصل لأنشطة المجتمع الدولي، قام كل من المبعوثة الخاصة والاتحاد الأفريقي بدور الميسر في

اجتماعين من اجتماعات الأفرقة العاملة المواضيعية لمنتدى التنسيق الوزاري المعنية بالحوكمة والأمن والقدرة على الصمود والتنمية/الهياكل الأساسية، جمعا ٢٥ من أصحاب المصلحة الإقليميين.

٢٠٠ - وفي ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، قطعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة أشواطاً كبيرة نحو تذليل التحديات الرئيسية القائمة في المنطقة، ولا سيما في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، حيث إنها عجلت بتنفيذ المشاريع في قطاعات الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود. وتقدم الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها في إطار هذه الاستراتيجية دعماً إلى بلدان المنطقة يتمثل في تنفيذ ثلاثة مشاريع إقليمية لتحسين مراقبة الحدود، وتعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة، ومنع الاتجار بالمخدرات.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

٢٠١ - في عام ٢٠١٦، سيواصل مكتب المبعوث الخاص تعزيز وعي المجتمع الدولي بالتحديات التي تواجه منطقة الساحل، وسيعجل بتنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تذليل هذه التحديات. وسيواصل إجراء تقييمات مشتركة للحالة في المنطقة في إطار شراكة مع كيانات الأمم المتحدة وبلدان المنطقة، وذلك بغية تحسين التحليل في منطقة الساحل للاتجاهات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية القائمة فيها. وستواصل المبعوثة الخاصة أيضاً الاضطلاع بجهود حشد الأموال والموارد من أجل تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاستراتيجية.

٢٠٢ - وستواصل المبعوثة الخاصة الدعوة لدى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل إجراء الإصلاحات الضرورية، ولا سيما في مجالات الحوكمة، والأمن والقدرة على الصمود، كوسيلة لتذليل التحديات الملحة، ولا سيما تلك التي لها أبعاد شاملة لعدة قطاعات و/أو عابرة للحدود. وفي هذا الصدد، سينصب محط التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الساحلية الخمسة لزيادة قدرات البرمجة المشتركة من أجل تنفيذ المشاريع الإقليمية. وستواصل المبعوثة الخاصة أيضاً تقديم الدعم البرنامجي لوضع مشاريع ومبادرات ذات أبعاد إقليمية تنفذها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، بهدف تذليل التحديات المتعددة الجوانب المحدقة بالمنطقة. ومن أجل التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية، تستدعي الحاجة مواصلة التركيز على تحسين التنسيق والاتساق في جهود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين العاملين في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية،

فإن من الأهمية بمكان مواصلة الدعم المقدم من المبعوثة الخاصة إلى منتدى التنسيق الوزاري وأمانته الفنية.

٢٠٣ - وستحرص المبعوثة الخاصة على إبراز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الدولية وبلدان المنطقة لتذليل التحديات، وذلك من خلال الاتصالات الإعلامية، وتنظيم مناسبات رفيعة المستوى بشأن منطقة الساحل. وسيعزز مكتب المبعوث الخاص قدرته على توفير تقارير تحليلية عن المنطقة يستند إليها في تعاونه مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في منطقة الساحل.

٢٠٤ - وستكون أولويات مكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٦ على النحو التالي:

(أ) التعاون مع حكومات بلدان منطقة الساحل والمنظمات والجماعات الدولية على تعزيز الالتزام السياسي والتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية والمبادرات الأخرى في المنطقة؛

(ب) التعاون مع الدول الأعضاء والمناخين والمجتمع الدولي في بناء الشراكات وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية؛

(ج) تعزيز قدرة كيانات الأمم المتحدة على وضع مشاريع تهدف إلى تذليل التحديات المحدقة بالمنطقة، ولا سيما فيما يتصل بتمكين النساء والشباب، ومنع التطرف، والهجرة، والأمن، والتعاون؛

(د) قيادة الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق والاتساق بين مبادرات المجتمع الدولي في المنطقة، من خلال عدة سبل منها تقديم الدعم المتواصل إلى الأمانة الفنية لمنتدى التنسيق الوزاري، والأفرقة المواضيعية المعنية بالأمن والحوكمة والتنمية والهيكل الأساسية، وفريق الاتصال المنبثق عن الشركاء الدوليين لمنطقة الساحل؛

(هـ) زيادة التعريف بالجهود المبذولة لتذليل التحديات التي تؤثر في منطقة الساحل، بما في ذلك تسليط الضوء على المبادرات التي تتخذها بلدان المنطقة والأمم المتحدة وشركاؤها؛

(و) تحسين التحليل الإقليمي الذي تعده مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة من أجل التوصل إلى تحسين الإمام بالتهديدات العابرة للحدود المحدقة بالسلام والأمن والتنمية، وموافاة مجلس الأمن أولاً بأول بتقارير تبرز التحديات والتطورات والتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية فضلاً عن المبادرات الأخرى لمنطقة الساحل.

٢٠٥ - ويرد أدناه هدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بعملها.

الجدول ٢٦

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم حكومات بلدان منطقة الساحل وشعوبها في التصدي لأسباب عدم الاستقرار في إطار منظور مستدام طويل الأجل

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' عدد الوثائق الختامية التي تعتمد اجتماعات منتدى التنسيق الوزاري وفريق الاتصال المنبثق عن الشركاء الدوليين لمنطقة الساحل والتي تبين طرائق تجنب الازدواجية، وسبل تحسين الاتساق والتآزر في الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في منطقة الساحل	(أ) تحسين التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وزيادة مستوى وعيها، من أجل التصدي للتحديات القائمة في المنطقة في مجالات الأمن والحوكمة والقدرة على الصمود
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٢	
العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٥	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٥	
'٢' ازدياد عدد المشاريع التي تقترحها كيانات الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الإقليمية في منطقة الساحل، بالتعاون مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية	
مقاييس الأداء	
العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٥	
العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ١١	
العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ١٥	
'٣' ازدياد حجم الأموال التي تحشدتها الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل	
مقاييس الأداء	
المبلغ الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر	
المبلغ المقدر لعام ٢٠١٥: ١٠ ملايين دولار	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

المبلغ المستهدف لعام ٢٠١٦: ٢٠ مليون دولار

٤' تعزيز التعاون فيما بين بلدان الساحل في مجالات
السلام والأمن والحوكمة والتنمية
مقاييس الأداء

(عدد الآليات التي أصبحت قائمة للتعاون الإقليمي في
مجالات الحوكمة، والأمن، والمهجرة، والشباب وتمكين
المرأة نتيجة للدعم المقدم من الأمم المتحدة)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٣

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٥

النواتج

- صياغة تقارير اجتماعات وبيانات منتدى التنسيق الوزاري وفريق الاتصال للشركاء الدوليين وإطلاع جميع أصحاب المصلحة عليها (١٢)
- وضع تقرير مستكمل لخريطة برامج ومشاريع منطقة الساحل لنشره وإطلاع الجمهور عليه (١)
- عرض مشاريع مذكرات مفاهيمية ومقترحات مشاريع متكاملة على المانحين طلبا لتمويل المبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للتحديات الرئيسية في المنطقة (١٤)
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق توفير ستة خبراء لدعم بلدان الساحل والمنظمات الإقليمية (٦)
- تنظيم أنشطة دعوة مشتركة رفيعة المستوى بشأن التطرف، والمهجرة، وتمكين المرأة، بالتعاون مع مجموعة بلدان الساحل الخمسة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي (٤)
- تيسير التفاوض على اتفاقات التعاون الإقليمي لمنطقة الساحل من قبل الأمم المتحدة (٤)
- إعداد تقارير تحليلية بشأن التطورات والاتجاهات الناشئة في منطقة الساحل، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لإثراء الإحاطات الإعلامية لمجلس الأمن عن الحالة في منطقة الساحل (٦)
- نشر المجلة الإلكترونية *Sahel Focus* (٤)

- الصيانة المنتظمة للموقع الشبكي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل/مكتب المبعوث الخاص إلى منطقة الساحل لإتاحة آخر المستجدات بشأن البيئة الأمنية والإنمائية في المنطقة والجهود الجارية للتصدي للتحديات (١٢)
- قيام المبعوثة الخاصة بتنظيم مؤتمرات صحفية/إحاطات إعلامية ربع سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية (٤)
- قيام المبعوثة الخاصة بتقديم إحاطة إعلامية سنوية إلى مجلس الأمن (١)

العوامل الخارجية

٢٠٦ - يتوقع أن يتحقق الهدف على افتراض ما يلي: (أ) عدم انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات، والجماعات المسلحة؛ (ب) عدم تدهور الحالة الأمنية والسياسية في ليبيا ومالي وشمال نيجيريا؛ (ج) توافر الموارد لتنفيذ مشاريع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ (د) التزام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في منطقة الساحل التزاما قويا بأن تتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٤-٢٠١٥			الاحتياجات لعام ٢٠١٦		مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥		الفرق، ٢٠١٦-٢٠١٥
	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة (٢)	الفرق (٣)=(١)-(٢)	المجموع (٤)	النفقات غير المتكررة (٥)	٢٠١٥ (٦)	٢٠١٥-٢٠١٦ (٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٢٦١,٦	٢ ٤٤٥,٨	٨١٥,٨	١ ٩٦٩,٣	-	٢ ١١٢,٦	(١٤٣,٣)	
التكاليف التشغيلية	٣ ٥٨١,٧	٣ ٦١١,١	(٢٩,٤)	١ ٨٩٥,٧	-	١ ٨٧٥,١	٢٠,٦	
المجموع	٦ ٨٤٣,٣	٦ ٠٥٦,٩	٧٨٦,٤	٣ ٨٦٥,٠	-	٣ ٩٨٧,٧	(١٢٢,٧)	

٢٠٧ - يعزى الرصيد الحر البالغ ٤٠٠ ٧٨٦ دولار المتوقع في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى انخفاض في النفقات نشأ بالأساس على: (أ) انتقال البعثة من روما إلى داكار في عام ٢٠١٤، وما نجم عن ذلك من ارتفاع في متوسط معدلات الشغور بالنسبة لكل من الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين مقارنة بما هو مدرج في الميزانية؛ (ب) وانخفاض عدد مؤتمرات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية التي نظمتها الأمم المتحدة، وقابله جزئيا زيادة نشأت عن اقتناء مركبات لم يكن مقررا اقتناؤها.

٢٠٨ - وتصل الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٣ ٨٦٥ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وستُغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار الوظائف السبع عشرة (١ أمين عام مساعد، و ٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، وموظف فني وطني، و ٣ من الرتبة المحلية) (١ ٩٦٩ ٣٠٠ دولار)، والاحتياجات التشغيلية (١ ٨٩٥ ٧٠٠ دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٤٦ ٨٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٤٦٥ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٤٦ ٦٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٢ ٣٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٥٣٤ ٥٠٠ دولار)، والاتصالات (١٤٨ ٩٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٦ ٤٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٤٥ ٢٠٠ دولار).

٢٠٩ - وفي عام ٢٠١٦، لن يتغير عدد الوظائف المقترح لمكتب المبعوث الخاص ورتبها. وسيكون مقر وظيفة الأمين العام المساعد، و ٢ ف ٥، و ٣ ف ٤، و ٣ ف ٣،

و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ موظف وطني من الفئة الفنية و ٣ من الرتبة المحلية في داكار؛ وسيكون مقر وظيفة برتبة ف -٤ في باماكو؛ ووظيفة برتبة ف -٥ وأخرى برتبة ف -٤ في إدارة الشؤون السياسية في نيويورك.

٢١٠ - وأقرت الجمعية العامة، في الفقرة ١٢ من الجزء الرابع من قرارها ٢٦٢/٦٩، توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأشارت إلى الفقرة ١٠ من قرارها ٢٨٠/٦٨ وطلبت إلى الأمين العام أن يقيي الترتيب الخاص بقيادة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل قيد الاستعراض، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها السبعين.

٢١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، نُقل مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل من روما إلى داكار وفي أيار/مايو ٢٠١٤، عيّن الأمين العام المبعوث الخاصة الجديدة برتبة أمين عام مساعد للإشراف على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ومنذ تعيينها، عملت المبعوث الخاصة بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل النهوض باستراتيجية الأمم المتحدة باعتبارها أداة لتعزيز الحوكمة الشاملة والفعالة، وتعزيز آليات الأمن الوطني والإقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود، وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل في منطقة الساحل. ومن بين المهام الأخرى، يعهد إلى المبعوث الخاصة بتعزيز الثقة فيما بين بلدان الساحل "الأساسية" وحشد الموارد المالية والدعم السياسي لتنفيذ الاستراتيجية. وتقود المبعوث الخاصة عملية تقديم الدعم من الأمم المتحدة لمنتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، وتشارك مع الاتحاد الأفريقي في رئاسة الأمانة الفنية لهذه الآلية، وقد أقامت شراكة وثيقة مع مجموعة البلدان الساحلية الخمسة. وتترأس المبعوث الخاصة لجنة توجيهية تقدم التوجيه العام للأفرقة العاملة المواضيعية الثلاثة التي تضطلع بأنشطة إقليمية في مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود.

٢١٢ - ونظراً لدور المبعوث الخاصة وطبيعة المهام المبنية أعلاه، أود أن أوصي بالإبقاء على منصب رئيس المكتب برتبة أمين عام مساعد. وسيكفل ذلك مواصلة توفير توجيه ومشاركة سياسية من قيادة عليا على جميع المستويات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية.

٢١٣ - ويعزى الفرق (الانخفاض) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساساً إلى: (أ) انخفاض تكاليف الموظفين الدوليين الناتج في معظمه عن التغير في معدل تسوية مقر العمل بالنسبة للسنغال، وتخصيص الاعتمادات استناداً إلى المتوسط الفعلي لدرجات شاغلي الوظائف الحاليين داخل الرتب ومركزهم من حيث الإعالة، ونسبة التكاليف العامة الفعلية للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استناداً إلى اتجاهات الإنفاق؛

(ب) وانخفاض المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الوطنيين بسبب الحركة المواتية في سعر صرف دولار الولايات المتحدة بالعملة المحلية؛ (ج) وانخفاض عدد مؤتمرات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية التي ينظمها مكتب المبعوث الخاص، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في التكلفة الفعلية لخدمات صيانة المرافق وزيادة في تكلفة الاتصالات التجارية والاحتياجات إلى خدمات الطباعة والنشر.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١٤ - لم تُنح للمكتب موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٥ ولا يُتوقع أن تتاح له في عام ٢٠١٦.

ياء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

(٥٠٠ ٧٣٩ ٤ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢١٥ - في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وإقراراً بتواتر دوامات النزاع والعنف التي أصابت شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا بتوقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويبين الإطار الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الأساسية اللازمة لإنهاء دوامة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانضمت كينيا والسودان إلى الإطار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢١٦ - ورحب مجلس الأمن، في قراره ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بالتوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون وبتعيين مبعوث خاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، وطلب إلى المبعوث الخاص أن يقوم، بدعم مناسب من الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة وتنسيق وتقييم عملية تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المنبثقة عن الإطار، وذلك بوسائل عدة من قبيل وضع مقاييس الإنجاز وتدابير المتابعة المناسبة. وشجع المجلس المبعوث الخاص على قيادة عملية سياسية شاملة تضم جميع الجهات المعنية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وبناء عليه، أنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في عام ٢٠١٣ بولاية محددة تتمثل في دعم التنفيذ الكامل لذلك الإطار.

٢١٧ - ومنذ أن أنشئت الوظيفة في عام ٢٠١٣، ينسق المبعوث الخاص وقيّم، بدعم من المكتب، تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون عن طريق تقديم الدعم لحوار كمبالا وعمليات المتابعة؛ وتقديم الدعم الفني لأنشطة لجنة الدعم الفني لغرض صياغة مقاييس الإنجاز الخاصة بالمنطقة، وخطة العمل والأولويات المتصلة بها، واستضافة تلك الأنشطة؛ والدعوة إلى تقديم الدعم الدولي للإطار، وتنسيق ذلك الدعم؛ ودعم إطلاق وتفعيل منتدى المرأة؛ ودعم آلية الإشراف الإقليمية؛ وتقديم الدعم للحوار الاستشاري لإنشاء تحالف للمجتمع المدني في المنطقة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة من خلال وضع استراتيجية إقليمية لتنفيذ الإطار؛ ودعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستثمار الخاص في منطقة البحيرات الكبرى؛ وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين، مثل المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز الهياكل الإدارية للإطار؛ ودعم إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية، وعمليات الحوار والدبلوماسية الوقائية في المنطقة.

٢١٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وضع المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، خارطة طريق تدوم ثلاث سنوات (٢٠١٥-٢٠١٧) من أجل دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وتحدد خارطة الطريق تسع أولويات رئيسية لنهوض المبعوث الخاص بمهامه على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وسيركز المبعوث الخاص، في أداء مهامه، على أخذ الحكومات والمجتمع المدني بزمام العملية السياسية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢١٩ - سينسق مكتب المبعوث الخاص ويتعاون تعاوناً وثيقاً مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في تنفيذ الالتزامات الوطنية على النحو المبين في إطار السلام والأمن والتعاون وفي قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، و ٢١٤٧ (٢٠١٤) و ٢٢١١ (٢٠١٥).

٢٢٠ - وكان مكتب المبعوث الخاص قد تعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة على وضع مجموعة تدابير دعم متكاملة تتخذها الأمم المتحدة دعماً لإطار السلام والأمن والتعاون. ومن الوكالات المنخرطة في هذه الشراكة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية

للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٢٢١- وعلى الصعيد المؤسسي، سيعزز مكتب المبعوث الخاص تفعيل طرائق التعاون مع مجموعة البنك الدولي، في سياق الشراكة الاستراتيجية التي أعلنها الأمين العام ورئيس البنك الدولي خلال زيارتهما المشتركة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو ٢٠١٣، ومع مصرف التنمية الأفريقي، بشأن الركائز الاقتصادية في إطار السلام والأمن والتعاون، وسيُسَرّ تفعيل استراتيجية الدعم الإقليمي المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري إلى الإطار، ولا سيما في من أجل بناء الثقة على جانبي الحدود وإنجاز المشاريع الإنمائية.

٢٢٢- وينسّق مكتب المبعوث الخاص بانتظام مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعند الاقتضاء، مع الاتحاد الأفريقي، من أجل تفادي الازدواجية في الجهود وتحقيق الحد الأقصى من التآزر في الأنشطة الرئيسية والأولويات التي سبق أن حدّدها المؤتمر على مستوى القمة.

٢٢٣- وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الخدمات التقنية واللوجستية والإدارية إلى مكتب المبعوث الخاص بجانا. وسيقدم الدعم أيضا مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (المرافق الأمنية والمكتبية) فضلا عن المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في المنطقة، وكلاهما على أساس استرداد التكاليف. ويقدم مركز الدعم الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، أيضا الدعم الإداري وفي مجال المعاملات إلى مكتب المبعوث الخاص.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٢٢٤- خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، قدّم المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى الدعم إلى البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون فيما يتعلق بتنفيذه. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ أولويات خارطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص، فضلا عن تنفيذ جوانب قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) المتصلة بها من أجل التشجيع على إجراء الانتخابات الوطنية في منطقة البحيرات الكبرى في الإبان واتسامها بالمصداقية والشمول. وشارك المبعوث الخاص على وجه الخصوص في الحوارات المتعلقة بالانتخابات وعمليات الانتقال السياسي في بوروندي، وقام بمساعي الدبلوماسية الوقائية في المنطقة ضمن الأهداف العامة للإطار.

٢٢٥ - وبالنسبة لعام ٢٠١٥، تتمثل إنجازات مكتب المبعوث الخاص في إطار الإنجازات المتوقعة (أ) فيما يلي:

(أ) تحقيق الاتساق والتوافق في الآراء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والشركاء الدوليين بشأن الأعمال العسكرية ضد الجماعات المسلحة غير القانونية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

(ب) بدء الحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة من أجل استئناف التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بشأن الأعمال العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

(ج) إقامة أواصر التعاون بين حكومات رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك بعثات تقييم مشتركة من أجل إعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين من أوغندا ورواندا إلى وطنهم؛

(د) تعزيز التنسيق على المستوى التقني بين آلية الرقابة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآلية الإشراف الإقليمية ولجنة الدعم التقني والمؤتمر والبعثة من أجل المضي قدما في تنفيذ إعلان نيروبي بالكامل؛

(هـ) الشروع في الوساطة بين الحكومة والمعارضة السياسية في بوروندي من أجل إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية؛

(و) بدء العمل على توعية الجهات السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في البلد؛

(ز) بدء عملية تعزيز الهياكل الإدارية ضمن إطار السلام والأمن والتعاون من أجل تنفيذه بفعالية وفي الوقت المناسب بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، بدء التعاون والتنسيق بشأن الحقوق في الأراضي وحقوق الملكية للعائدين من اللاجئين والمشردين داخليا في منطقة البحيرات الكبرى. وتوقيع الإعلان المشترك لوزراء الأراضي واللاجئين القادمين من بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

٢٢٦ - وبالنسبة لعام ٢٠١٥، تتمثل إنجازات مكتب المبعوث الخاص في إطار الإنجازات المتوقعة (ب) فيما يلي:

(أ) إرساء أسس التعاون والتوجيه لاستراتيجية فريق الأمم المتحدة القطري الإقليمية دعما لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛

(ب) الانتهاء من عملية الاختيار عن طريق تقديم العطاءات التنافسية لتنظيم استضافة المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في شباط/فبراير ٢٠١٦ (الذي سيعقد في كينشاسا)؛

(ج) عقد أول اجتماع وجهها لوجه للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة من أجل تنفيذ الإطار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

(د) عقد مشاورات إقليمية من أجل إنشاء تحالف للمجتمع المدني دعماً لتنفيذ الإطار في عنتبي من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(هـ) عقد الاجتماع الافتتاحي للجهات المستفيدة من المنح لمنتدى المرأة المعني بإطار السلام والأمن والتعاون في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥؛

(و) عقد اجتماع للمبادرة المشتركة التي يضطلع بها مكتب المبعوث الخاص والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تنظيم اجتماع للخبراء في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ من أجل نشر تقرير معلومات أساسية عن استغلال الجماعات الإجرامية المنظمة للموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

٢٢٧ - في عام ٢٠١٦ سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه تنفيذ أحكام خارطة الطريق الممتدة على ثلاث سنوات (٢٠١٥-٢٠١٧) من أجل دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب المبعوث الخاص تقديم الدعم الفني من خلال الرصد والتحليل والوساطة للدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص في الحوارات الرفيعة المستوى بشأن القضايا الحساسة المتصلة بالأسباب الجذرية.

٢٢٨ - واستناداً إلى الولايات الممنوعة بالمبعوث الخاص، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) و ٢٢١١ (٢٠١٥)، ستركّز افتراضات التخطيط العامة لميزانية عام ٢٠١٦ على الأولويات والأنشطة البرنامجية التالية:

(أ) المساعي الحميدة لدعم بناء الثقة وإقامة علاقات ودية وتنفيذ الاتفاقات القائمة التي تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وحرية حركة السلع والأشخاص، بمن فيهم النساء والشباب؛

(ب) عمليات المتابعة وتنظيم المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى من أجل إنشاء منتدى دائم للقطاع الخاص تابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يُعنى بالاستثمار والتنمية المستدامين في المنطقة؛

(ج) توحيد الجهود لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن منظورات المرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالتراع، والسلام والوساطة في عمليات السلام والتنمية. ورصد وتقييم التقدم المحرز في عمليات منتدى المرأة؛

(د) حشد وتنسيق الدعم الدولي من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، بوسائل منها تعبئة الموارد من أجل مبادرات بناء الثقة، مثل الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وتقييم مدى فعالية الآلية؛

(هـ) توفير الدعم لعمل الهياكل الإدارية في الإطار (لجنة الدعم التقني وآلية الإشراف الإقليمية) عن طريق دعم القدرات، بما في ذلك التخطيط للاجتماعات وتنظيمها ورصد وتقييم تنفيذ الإطار؛

(و) توطيد المكاسب التي تحققت من الجهود الرامية إلى إشراك المجتمع المدني والشباب في تنفيذ الإطار. وإنشاء تحالف للمجتمع المدني في المنطقة، والاشتراك مع المؤتمر في متابعة نتائج مؤتمر القمة المعني بمكافحة بطالة الشباب، والأنشطة والبرامج ذات الصلة؛

٢٢٩ - ويرد أدناه هدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بعملها.

الجدول ٢٩

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام ٢٠١٣، ودعم الجهود المساهمة في إيجاد حل دائم للنزاعات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' تقلص عدد وقوة أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	(أ) إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وفقا للنقاط المرجعية المحددة وخارطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية في المنطقة
مقاييس الأداء	
(عدد الجماعات المسلحة التي عُطّلت أنشطتها)	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤ : ١

العدد المقدر لعام ٢٠١٥ : ١

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦ : ١

٢' التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيروبي

مقاييس الأداء

(النسبة المئوية لما نُفِّذ من أحكام إعلان نيروبي)

النسبة المئوية الفعلية لعام ٢٠١٤ : ٥ في المائة

النسبة المئوية المقدّرة لعام ٢٠١٥ : ٧ في المائة

النسبة المئوية المستهدفة لعام ٢٠١٦ : ٩ في المائة

٣' التقدم المحرز في إعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين المستحقين من رواندا وأوغندا إلى وطنهم

مقاييس الأداء

(عدد عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين المستحقين الذين أُعيدوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من رواندا وأوغندا)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤ : ١٨٦

العدد المقدر لعام ٢٠١٥ : ١٣

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦ : ٥٠٠

٤' زيادة عدد مشاريع بناء الثقة التي نُفِّذت في المنطقة

مقاييس الأداء

(عدد المشاريع التي وضعت ونُفِّذت)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤ : ٤

العدد المقدر لعام ٢٠١٥ : ٤

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦ : ٦

٥' إجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة في المنطقة

مقاييس الأداء

(عدد الانتخابات السلمية والشاملة والشفافة التي أُجريت في المنطقة)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

العدد المقدّر لعام ٢٠١٥: ١

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٢

٦' تعزيز آلية الإشراف الإقليمية ولجنة الدعم التقني ومشاورات منتظمة فيما بين الشهود/الجهات الضامنة في الإطار

مقاييس الأداء

(عدد الاجتماعات المعقودة)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: اجتماعان لآلية الإشراف الإقليمية، و ٤ اجتماعات للجنة الدعم التقني، واجتماع واحد بين الشهود/الجهات الضامنة في الإطار

العدد المقدّر لعام ٢٠١٥: اجتماعان لآلية الإشراف الإقليمية، و ٤ اجتماعات للجنة الدعم التقني، واجتماعان بين الشهود/الجهات الضامنة في الإطار

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: اجتماعان لآلية الإشراف الإقليمية، و ٤ اجتماعات للجنة الدعم التقني، واجتماعان بين الشهود/الجهات الضامنة في الإطار

الناتج

- إجراء مناقشات ومشاورات فصلية على المستويين الرفيع والعملي مع حكومات البلدان الـ ١٣ الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون (٤)
- قيام مكتب المبعوث الخاص ببعثات بهدف تعزيز بناء الثقة فيما يتّصل بالمسائل السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والقضايا الإنسانية في المنطقة (٤)
- تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن (٢)

- تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن (٢)
- عقد اجتماعات لجنة الدعم التقني بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢)
- عقد اجتماعات آلية الإشراف الإقليمية التي يدعو إليها كل من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ويتشاركان في رئاستها (٢)
- عقد اجتماعات بين الشهود/الجهات الضامنة في الإطار، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (١)
- القيام ببعثات لتيسير إجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية وشاملة في المنطقة (٥)
- القيام ببعثات في مجال الدعوة وإجراء المناقشات الرفيعة المستوى من أجل النهوض بتنفيذ إعلان نيروبي (٣)
- تقديم إحاطة أو إعداد ورقة توجيهية أو استراتيجية من أجل التعجيل بتنفيذ إعلان نيروبي (١)
- القيام ببعثات بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بغية التعجيل بالعفو وإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين من رواندا وأوغندا إلى الوطن (٣)
- القيام ببعثات و/أو عقد اجتماعات بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف التعجيل بشل نشاط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (٣)

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- | | |
|---|---|
| <p>(أ) '١' تيسير مبادرات تسعى إلى إيجاد حل دائم لمعالجة قضايا اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة؛</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>(عدد المبادرات التي تُسرّت)</p> <p>العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٦</p> <p>العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٥</p> <p>العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٥</p> <p>'٢' تحسن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وازدياد التكامل الاقتصادي الإقليمي</p> | <p>(أ) إحراز تقدم في تيسير العملية السياسية التي تُشارك البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والنساء والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية</p> |
|---|---|

مقاييس الأداء

(عدد المبادرات والمشاريع المنفذة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٤

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٤

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٤

٣' زيادة حشد القوى الحية في المنطقة ومشاركتها (النساء والشباب والمجتمع المدني) فيما يخص إطار السلام والأمن والتعاون

مقاييس الأداء

(عدد المبادرات والمشاريع المنفذة لتعزيز حشد القوى الحية ومشاركتها)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٤

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٤

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٤

٤' التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة وتعزيز التعاون الإقليمي القضائي من أجل ترسيخ سيادة القانون

مقاييس الأداء

(عدد عمليات تسليم الجناة البارزين والعقول المدبرة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومحاكمتهم)

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ٤

العدد المقدر لعام ٢٠١٥: ٢

العدد المستهدف لعام ٢٠١٦: ٤

٥' زيادة الموارد المعبأة من أجل تنفيذ الإطار

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

مقاييس الأداء

(الزيادة في الموارد المعبأة)

المبلغ الفعلي لعام ٢٠١٤: ١,١٥ مليون دولار

المبلغ المقدّر لعام ٢٠١٥: ٤ ملايين دولار

المبلغ المستهدف لعام ٢٠١٦: ٤ ملايين دولار

النواتج

- إعداد ورقات مواضيعية و/أو مشاريع ذات صلة مع الشركاء تقترح عملاً إقليمياً ملموساً من أجل توسيع التكامل الإقليمي وترسيخه (٥)
- تيسير تنظيم المؤتمرات مع الشركاء بهدف تقديم توصيات للعمل، بمشاركة ممثلي الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات النسائية من منطقة البحيرات الكبرى (٢)
- إجراء المبعوث الخاص و/أو كبير موظفي الشؤون السياسية مشاورات إقليمية لإشراك القيادات السياسية في التنفيذ التام للالتزامات المتعهد بها بمقتضى إطار السلام والأمن والتعاون (٨)
- إطلاق مشاريع عابرة للحدود بتعاون وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشركاء الأمم المتحدة (٢)
- عقد اجتماعات للتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل دعم تنفيذ الإطار (٢)
- تعبئة الموارد من أجل دعم الأنشطة المتصلة بالإطار والممولة عن طريق الصندوق الاستئماني لمكتب المبعوث الخاص (٤ ملايين دولار)
- وضع استراتيجية للتعاون القضائي الإقليمي (١)
- تيسير عقد مؤتمرات دولية معنية بمنطقة البحيرات الكبرى (٢)

العوامل الخارجية

٢٣٠ - يُتوقع أن تحقّق ولاية المبعوث الخاص هدفها شريطة أن تواصل البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والشهود/الجهات الضامنة فيه، فضلاً عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، دعم العملية السياسية وتنفيذ تدابير المتابعة المناسبة، على النحو الذي تقترحه

لجنة الإشراف الإقليمية والمبعوث الخاص، وأن تسمح الحالة في المنطقة بإجراء حوار سياسي بين بلدان المنطقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣٠

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٤-٢٠١٥			الاحتياجات لعام ٢٠١٦		
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	النفقات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات الفـرق،
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٥٩٩,٣	٦ ١٨٦,٨	(٥٨٧,٥)	٢ ٩٩٦,٣	-	٢ ٧٢٩,٩
التكاليف التشغيلية	٣ ٥٦١,٩	٣ ٠٩٠,٠	٤٧١,٩	١ ٧٤٣,٢	١٤٠,٠	١ ٨٢٠,٢
المجموع	٩ ١٦١,٢	٩ ٢٧٦,٨	(١١٥,٦)	٤ ٧٣٩,٥	١٤٠,٠	٤ ٥٥٠,١

الجدول ٣١

الوظائف

الوظائف المعتمدة	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفتات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون	
	أع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	الأمن	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/فئة	مجموع الموظفين	المتطوعون
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥	١	١	-	١	٤	٦	٣	-	١٦	١	٢	١٩	١	٧
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٦	١	-	١	١	٤	٦	٤	-	١٧	١	١	١٩	١	٧
التغيير	-	(١)	١	-	-	-	١	-	١	-	(١)	-	-	-

٢٣١ - تُعزى الزيادة المتوقعة في النفقات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في المقام الأول إلى انخفاض معدل الشغور عما هو مدرج في الميزانية للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات لتغطية التكاليف التشغيلية ومرد ذلك في المقام الأول إلى تأخر تعيين المتعاقدين الأفراد لتأمين خدمات الاتصالات.

٢٣٢ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ لمكتب المبعوث الخاص ٥٠٠ ٧٣٩ ٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويغطي هذا المبلغ تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين في ٢٧ وظيفة (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٤ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ووظيفة لموظف في وطني، و ٧ من الرتب المحلية) (٣٠٠ ٩٩٦ ٢ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٢٤٣ ١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٧٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٦١٥ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والمباني الأساسية (٨٧ ٨٠٠ دولار)، والنقل البري (٢١٥ ٤٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١٢٩ ٨٠٠ دولار)، والاتصالات (١٧٤ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٤٧ ٤٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٣ ٧٠٠ دولار).

٢٣٣ - وفي عام ٢٠١٦، يقترح مكتب المبعوث الخاص للأمين العام نقل وظيفتي المبعوث الخاص (وكيل أمين عام) والمساعد الخاص (ف-٤) من جنيف إلى نيروبي. وعلاوة على ذلك، يقترح المكتب، في ضوء نقل المبعوث الخاص (وكيل أمين عام) المقترح إلى نيروبي، إلغاء وظيفة المستشار الخاص (أمين عام مساعد) في نيروبي ووظيفة المساعد الإداري للمبعوث الخاص (من فئة الخدمات العامة، الرتب الأخرى) الموجودة في جنيف. ويقترح مكتب المبعوث الخاص أيضا إنشاء وظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية (مد-٢) في نيروبي ووظيفة لموظف شؤون سياسية/موظف اتصال (ف-٣) في كينشاسا.

٢٣٤ - وتقدر تكاليف سفر المبعوث الخاص والموظفين الذين ساعدوه بين جنيف ونيروبي خلال الفترة التي كانت فيها الوظائف قائمة في جنيف وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ ٤١١ ٥٠٠ دولار.

٢٣٥ - ويتوخى إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى اتخاذ إجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لضمان التنفيذ الفعال. وقد دعا مجلس الأمن، في قراراته ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) و ٢٢١١ (٢٠١٥)، المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعاون من أجل دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والتنسيق فيما بينهما بشأنها وتقييمها، بوسائل منها تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة في المواعيد المحددة، وتشجيع الحوار الإقليمي. وكذلك يستلزم تنفيذ الإطار تنفيذًا فعالًا دعماً وتدخلاً من مكتب المبعوث الخاص على عدة مستويات بالغة الأهمية. وهذه

المستويات هي في المقام الأول: (أ) آلية الإشراف الإقليمية المؤلفة من رؤساء دول المنطقة والشهود/الجهات الضامنة؛ (ب) ولجنة الدعم التقني المؤلفة من الممثلين الرئيسيين لرؤساء دول المنطقة المكلفين بمهمة مناقشة تنفيذ الإطار وتقديم المشورة إلى آلية الإشراف الإقليمية بهذا الشأن؛ (ج) والتفاعلات الثنائية المتواترة مع المسؤولين الرفيعة المستوى وأصحاب المصلحة المعنيين والشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، سيقدّم كبير موظفي الشؤون السياسية المقترح تعيينه (مد-٢) المشورة الاستراتيجية والسياسية إلى المبعوث الخاص وسيكفل قيام قيادة البعثة بتقديم تقارير عالية الجودة بانتظام وفي الوقت المناسب. وسيدعم كبير موظفي الشؤون السياسية قيادة البعثة في تطوير وتعهد العلاقات مع كبار المسؤولين في البلدان الموقعة على الإطار؛ وسيرأس اجتماعات الهياكل الإدارية في الإطار على المستوى العملي؛ وسيجري الاتصالات مع القادة السياسيين ووجهاء المجتمع المحلي وقادة المجتمع المدني الفاعلين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرهم من الشركاء الوطنيين والدوليين، نيابة عن المبعوث الخاص. وعلاوة على ذلك، فقد كلف مجلس الأمن، من خلال قراره ٢٢١١ (٢٠١٥)، المبعوث الخاص بالتشجيع على تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة في المواعيد المحددة، وتشجيع الحوار الإقليمي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في عبء العمل الملقى على عاتق المبعوث الخاص والدعم المطلوب من المكتب، ولا سيما في الفترة التي تسبق سلسلة الانتخابات المقرر إجراؤها في المنطقة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، والتأثير المحتمل لهذه الانتخابات على السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ومن المتوخى أن يكون المبعوث الخاص كثير التنقل وأن يشترك بكثرة في تيسير المفاوضات السياسية المعقدة وعمليات الحوار التي تتم عن طريق الوساطة في المنطقة وسيطلب ذلك حصوله على مشورة استراتيجية ودعم فني عالي المستوى في الميدان. وسيقود كبير موظفي الشؤون السياسية وحدة الشؤون السياسية من أجل توفير المشورة السياسية الحساسة والدعم السياسي إلى المبعوث الخاص في تنفيذ الولايات وقرارات المجلس ذات الصلة. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضا بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام، حسب الاقتضاء، بموجب السلطة المفوضة له من المبعوث الخاص. وعلاوة على ذلك، سيضطلع بدور الموظف المسؤول عن مكتب المبعوث الخاص عند سفر المبعوث الخاص أو متى تعذر عليه القيام بشؤون الإدارة اليومية للمكتب.

٢٣٦ - وقد دعا مجلس الأمن، في قراراته ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) و ٢٢١١ (٢٠١٥)، المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعاون من أجل دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والتنسيق فيما بينهما بشأنها وتقييمها، بما في ذلك من خلال تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة في المواعيد المحددة، وتشجيع الحوار الإقليمي. ومن أجل توفير أساس عملي

للتعاون والتآزر الفعال والتآزر بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص، يقترح المكتب إنشاء وظيفة موظف شؤون سياسية/موظف اتصال (ف-٣)، يكون مقره في كينشاسا، ويعمل بشكل وثيق مع وحدة البعثة المخصصة لدعم تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وسيكون موظف الشؤون السياسية/موظف الاتصال ضمن هذه الوحدة وسيعمل على تيسير تبادل المعلومات وإجراء التحليلات المشتركة، بما في ذلك التقييمات والتقارير المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية. وسيكون بمثابة صلة هامة بين البعثة ومكتب المبعوث الخاص في المجالات التي تتداخل فيها ولايات كل منهما. وسيقدم الدعم أيضا إلى المبعوث الخاص في سياق زيارته المتكررة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية واتصالاته مع السلطات الكونغولية والمجتمع المدني.

٢٣٧ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ أساسا إلى تطبيق معدل شغور أدنى في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ للموظفين الدوليين والوطنيين على حد سواء، استنادا إلى معدل الشغور الفعلي، ويقابل ذلك جزئيا انخفاض في الاحتياجات العامة من التكاليف التشغيلية نتيجة نقل المبعوث الخاص من جنيف إلى نيروبي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٣٨ - في آب/أغسطس ٢٠١٥، كان قد ورد من عدة جهات مانحة مبلغ قدره ١,٥ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية عن عام ٢٠١٥ (٢,٦ مليون دولار منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠١٣)، وقد يسّر ذلك البدء في عشرة مشاريع اجتماعية واقتصادية (منها التحضير للمؤتمر التعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى ودعم منتدى المرأة والأنشطة الرامية إلى تمكين المجتمع المدني والشباب) فضلا عن مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى، مثل المشاورات الوزارية بشأن الحقوق في الأراضي وحقوق الملكية للمشردين، ومعتكف وزراء الخارجية لإطار السلام والأمن والتعاون والحلقة الدراسية الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى وضع النقاط المرجعية لتنفيذ الإطار. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، قدّم مكتب المبعوث الخاص اقتراحا إلى واحد من البلدان المانحة من أجل تمويل مشاريع في بوروندي في عام ٢٠١٦ بقيمة تبلغ ١,٥ مليون دولار. ويعتزم المكتب تعبئة موارد قدرها ٤ ملايين دولار في السنة، وتشمل هذه العملية الاتصال بعدد من الجهات المانحة في عام ٢٠١٥ للحصول على تبرعات إضافية. ويجري الآن وضع الصيغة النهائية لبيان التبرعات الإضافية المتعهد بها للصناديق الاستمانية والتبرعات العينية (مثل وضع الخبراء الاستشاريين تحت تصرف المكتب) التي تبلغ قيمتها ٢٥٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٥.